



عدد خاص

المشروع المتوسط

نشرة اخبارية بالعربية والانجليزية والفرنسية تصدرها وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط • رقم ٢٦ ٢٦ #



الانطباع الجماعي الاول مع:

- اس. بوسوتيل
- ام. باتيسييه
- اي. مورموريس
- اي. حب الله
- يو. مارينوف
- اي. جياي
- اف. برياند
- دي. سيني
- ام. سكولوس
- اس. انطوان



البحر المتوسط بعد ريو



الحيوانات الحيتانية في البحر المتوسط

صيف / خريف ١٩٩٢





٢	كلمة التحرير: تغير نوعي
٣	ماذا اتفق عليه في ريو
٣	مقابلة مع س. بوسوتيل
٥	الشمال والجنوب في البحر المتوسط بعد ريو ميشيل باتيسييه
٧	تحليل شامل ومستقبلي في منظور ما بعد ريو أداة «الخطة الزرقاء» أ. حب الله
٨	موقع بناء كوكبي هائل أ. جيا
٩	ما بعد ريو: كوكب الأرض والبحر المتوسط اس. انطوان
١٢	لا شيء يمكن ان يبقى كالسابق أ. موموريس
١٣	نجاح خطة عمل البحر المتوسط بشير جيد لنجاح مؤتمر ريو يو. مارينوف
١٤	مرجع يمكن استغلاله سياسيا وزارة البيئة الاسبانية
١٥	محكوم علينا بالنجاح أف. برياند
١٦	مؤتمر ريو والمنظمات غير الحكومية م. سكولوس
١٧	اعتراف بالفشل مع بعض اسباب الامل دميتيلا سيني
١٨	بعض من اخفاقات عملية مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية. الصندوق العالمي للاحياء البرية (وجهة نظر رسمية).
١٩	جولة - مؤتمر مصغر نظمه معهد «اسبين» الايطالي
٢١	الحيوانات الحيتانية في البحر المتوسط
٢٣	نشاطات خطة عمل البحر المتوسط
٢٣	اصداء من بلدان عمل البحر المتوسط
٢٤	منشورات خطة عمل البحر المتوسط
٢٤	كتب - مراجعات
	جري اختيار العناوين الرئيسية والثانوية للمقالات من قبل «امواج المتوسط».

الصور المتعلقة باحداث حصلت اثناء المؤتمر في ريو والتي تظهر هذه اللجنة قدمها مشكورا ليلي فنزيليوس رئيس جمعية البحر المتوسط لانقاذ السلاحف البحرية (Medaseta)

صور الغلاف: ستاثس يناكوبولوس (العليا اليسرى)، والسفلى اليمنى)، نيكوس بيترو (العليا اليمنى)، ومركز «رمبوك (السفلى اليسرى).

تغير نوعي

ان هذا العدد الخاص عن «ما بعد ريو في البحر المتوسط» قد طلبته الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة. وهو في الحقيقة مدرج تحت عنوان «المعلومات» في برنامج الميزانية لعامين المصادق عليه من قبل الاجتماع الحكومي الذي عقد في القاهرة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١. لذا فإن هذا العدد يلبي رغبة رسمية محددة بهذا الصدد. ويعد بمناقشة حرة ومفتوحة وصريحة بعرض هذه المجموعة الأولى من الملاحظات على المسؤولين عن البيئة في البحر المتوسط. وحيث يستطيع كل من يشارك في هذا النقاش عرض وجهات نظره (نظرها) الشخصية بدون الزام للمنظمات التي يمثلونها. ان مؤتمر ريو هو واقعة لا يمكن ادراك نتائجها إلا ضمن تصور بعيد الأمد ولا يمكن معالجتها إلا بكل عناية وبشكل تقريبي.

ان المقالات الواردة في هذا العدد لا تزعم تمثيل كافة منطقة البحر المتوسط. وقد أرسلت إلينا بعض الدول والمنظمات مقالات تركز على تاريخ مؤتمر القمة بما في ذلك مبادرات وكلمات ممثلوها. ان يراد تلك المقالات في هذه النشرة سيكون بمثابة تكرار ممل لا يقدم أية عناصر للمناقشة. وغني عن الذكر ان «امواج المتوسط» مستعدة لمواصلة عرض رد الفعل الجماعي الذي يستهله هذا العدد. ونرحب بالمساهمات أي كان مصدرها - حكومات، منظمات غير حكومية، منظمات - في الأعداد القادمة والتي سيخص فيها عمود دائم عن أمور «ما بعد ريو». وقد أرسل إليها البعض الآخر وثائق رسمية مسهبة تحلل وتقيم منجزات مؤتمر ريو (مثل اسبانيا والصندوق العالمي للأحياء البرية). مما أوجب علينا ايراد النقاط الأكثر أهمية بشكل موجز مع ايلاء اهتمام خاص لما يخص منطقة البحر المتوسط مباشرة. بيد أن الصمت أو الاقتضاب يكشف في الحقيقة عن موقف مشروع ينم عن التحفظ أو التوقع، الخشية من التقييم قبل انحسار الضجة الاعلامية ووضوح مدى وأهمية المبادئ الواردة في الوثائق المتبناة وتبلورها.

ويبدو من ردود الفعل الأولية الحامية، أنه قد تم التوصل الى اجماع مفاده: ان قمة ريو بحد ذاتها تشكل، بلا جدال، خطوة ايجابية. ومما له مغزاه، في الحقيقة هو ان الضجة التي ولدتها الانتقادات والتوقعات المشائمة - بل وحتى التهكم - التي سبقت المؤتمر أخذت بالتلاشي تدريجيا أثناء وبعد المؤتمر مفسحة المجال الى موقف أكثر اعتدالا وواقعية وأقل غطرسة كذلك. وحتى أولئك الأكثر انتقادا للنتائج المباشرة (مثل السلام الأخضر في هذه الحالة) تجنبوا اصدار أحكام نهائية تخص النتائج بعيدة الأمد ولم يستبعدوا مواصلة «التدخل السياسي» يدعمه ضغط المنظمات غير الحكومية والآراء المختلفة التي تمثلها.

ان نتائج مؤتمر من هذا النوع يجب ان تقيم، منطقيا، حسب الأهداف التي وضعت لها. وإذا عاد المرء الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ٢٢٨/٤٤ الصادر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٩، الذي قرر الأهداف، وإلى الاجتماعات التحضيرية الأربعة (بريكوم ١ - ٤) التي انعقدت بين اب (أغسطس) ١٩٩٠ ونيسان (ابريل) ١٩٩٢ والتي حددت تلك الأهداف. يدرك بشكل واضح بأن صياغة تلك الأهداف، باستثناء اتفاقية علمية هامة تخص مشاكل رئيسية محددة تتعلق بالبيئة والتنمية، كانت، قصدا، غامضة ومعقدة وفي بعض الأجزاء مبهمة. ان هذه العوامل لم تؤثر كثيرا على المناقشات أو تتسرب الى الوثائق والوسائل المتبناة. الا أنه يجب الاعتراف، كما هو شأن موريس سترونج - السكرتير العام للمؤتمر، بأن الالتزامات السياسية لم تكن متطابقة مع الأهداف، الأمر الذي يتعذر تجنبه اذا ادركنا بأن الأمم المتحدة كانت، قبل كل شيء، تبحث عن اجماع الدول الـ ١٧٨ المشاركة، وبعبارة أخرى «الموقف المشترك الأدنى» للمصالح الوطنية المتعارضة على هذا الكوكب. ومع ذلك يمكن من الآن فصاعدا ارساء... كافة الأمور الأخرى على هذا الأساس الذي لا يقبل الانتقاص.

وإذا نظرنا الى مؤتمر ريو بمعزل عن الهالة الاعلامية التي أحاطت به و«مهرجان البيئة» الذي رافقه (الذي يجب الاعتراف بأنه كان رائعا) لوجدنا ثمرته الأكثر أهمية والتي يصعب تقييمها: تحسن نوعي والتغير بالعقلية والوعي العميق على أعلى المستويات السياسية فيما يخص القضايا العالمية وأهميتها وتنوعها. وعلى الرغم من أن رؤساء الدول والحكومات قد ذهبوا الى ريو لأسباب ديمagogية إلا أننا نجدهم اليوم ملزمين بالوثائق التي وضعوها. وسوف يتعذر من الآن فصاعدا، على أي متخذ قرار التذرع بعدم معرفته للقضايا. فمن خلال ريو هب العالم بأجمعه لاحاطتهم علما. ويعقب ذلك وجوب توضيح وتسهيل وتسريع المناقشات والعمليات التي بدأها المؤتمر. ومن المحبذ بشكل خاص متابعة عملية تكوين وفعالية اللجنة الخاصة بالتنمية السليمة. وإذا لم يكن جوهر مؤتمر ريو مجرد كلام فارغ فإن عليه أن يكون في المستقبل منبرا فعالا لمراقبة نشاطات الحكومات والمؤسسات الدولية. والآن للتلفت الى ما يقوله سكان منطقة البحر المتوسط. وسنجد أنهم متلهفون الى أن يحددوا بوضوح واقناع الأمور الواجب تغييرها أو ابقائها أو تعزيزها في مجال التعاون بين الدول الساحلية وعلى ضوء الدروس المستفادة من ريو. كما انهم جميعا يرغبون كذلك بإعادة تأكيد الدور الرائد الذي لعبته خطة عمل البحر المتوسط على المستوى الاقليمي. بافتتاح هذا الحوار يذكرنا سالفينو بوسوتيل منسق خطة عمل البحر المتوسط بأن الاجتماعات القادمة للمكتب والاجتماع الثامن للأطراف المتعاقدة والتي ستعقد في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٣ يجب أن تعكس هذه الرغبة من خلال تبني «برنامج ٢١ للبحر المتوسط».

أمواج المتوسط



ماذا اتفق عليه في ريو

الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بأن الكلفة الاجمالية «للبرنامج ٢١» ستبلغ حوالي ٦٠٠ بليون دولارا اميركا سنويا. أما ما جرى التعهد به في ريو فقد بلغ حوالي ٢,٥ بليون مع وعود غامضة بمصادر اضافية. وقد أعيد طرح هدف الأمم المتحدة المتمثل بتخصيص ٠,٧٪ من اجمالي الانتاج القومي للدول المتقدمة للمساعدات الخارجية «بأقرب فرصة ممكنة».

● **لجنة المتابعة:** تم الاتفاق على تشكيل لجنة للتنمية السليمة تضم حوالي ٥٠ من الدول الأعضاء لمراقبة تقدم تنفيذ «البرنامج ٢١». سترفع تقاريرها الى الجمعية العامة من خلال «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» وسيتم وضع التفاصيل من قبل الأمم المتحدة في وقت لاحق من العام.

الدول الصناعية مساعدة الدول النامية ماليا ومن خلال نقل المعرفة.

● **اعلان مبادئ الغابات:** نص غير ملزم عن مبادئ الادارة السليمة للغابات.

● **اعلان ريو عن البيئة والتنمية:** يتكون الاعلان من ٢٧ مبدأ وهو يحل محل «ميثاق الأرض» ويبين «الهدف من ارساء شراكة عالمية» ويؤكد بأن الكائنات البشرية هي مركز القضايا الهادفة الى التنمية السليمة.

● **البرنامج ٢١:** وهو يشمل جميع المواضيع المشتركة بين البيئة والتنمية ويتكون من برنامج عمل يحتل ٨٠٠ صفحة يحدد ما يجب على الدول أن تفعله لتحقيق التنمية السليمة. (Sustainable)

● **المصادر المالية:** قدرت سكرتارية

لتمكين القارىء من مراجعة الوثائق والاتفاقيات المختلفة التي أعدت المقالات اللاحقة استنادا عليها، نذكر أدناه ملخصا عنها:

● **اتفاقية تغير المناخ:** اقرارا بالتهديد الذي تشكله التغيرات السريعة بالمناخ وارتفاع مناسيب البحار المتولد من الاحتباس الحراري فإن الاتفاقية توجب على جميع الدول التي تقرر الاتفاقية تقديم تقارير توضح ما تقوم به للسيطرة على مستويات المواد المنبعثة. وتدعو الدول المتقدمة الى تجميد الانبعاث عند مستويات ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠.

● **اتفاقية التنوع الاحيائي:** يجب على الدول الحفاظ على التنوع الحيواني والنباتي ضمن حدودها ويجب على

سالفينو بوسوتيل:

«سنعمل كل ما في وسعنا، ضمن اطار خطة عمل البحر المتوسط، لالفاء بمتطلبات التزام كهذا...»

يناقش منسق خطة عمل البحر الابيض المتوسط من خلال المقابلة التالية التي تفتتح هذا العدد الخاص بقضايا «ما بعد ريو» المتعلقة بمنطقة البحر المتوسط.

القومية والاقليمية والدولية وتعهد المجتمع الدولي، ويجدر بنا ان نتذكر بأنه للمرة الأولى في التاريخ يحضر عمليا جميع رؤساء الحكومات والدول - لايجاد وتطبيق الحلول والقرارات.

أمواج المتوسط. - ان مؤتمر ستوكهولم لم يستفيد من مثل هذه التعبئة للرأي العام العالمي. هل تعتقد بأن هذا قد شكل قوة دافعة للنجاح - الجزئي على الأقل - لمؤتمر ريو؟

س. بوسوتيل. بالتأكيد. ويجب علينا، طبعاً، النظر الى الأمر بشكل واقعي. فالدول النامية على وجه الخصوص اعلنت بجلاء، كما فعلت قبل عشرين عام طبعاً، ولكن بشكل اقوى بكثير، الى انه لا يمكن ان يتوقع منها تحمل اعباء التدهور البيئي الذي لم تسببه هي بل

الناس حتى بخصوص كلمة «البيئة» ذاتها. وكان لدى الكثير ميل الى القول «ما هذا؟». وكأنه اختراع تيار فكري غامض. وانا اعتقد انه بعد عشرين عام تم ادراك ذلك، فجميعنا نعرف ما هي البيئة وان ما اعتبر في ١٩٧٢ مجرد مشكلة هامشية قد اصبح الآن مشكلة ذات اولوية لجميع البلدان والمجتمع العالمي. وفي هذا الصدد فان ريو قد اكد ذلك الالتزام لكنه كان بداية على قدر تعلق الأمر بالتنمية السليمة: وبعد مرور عشرين عام على مؤتمر ستوكهولم يؤكد مؤتمر ريو بأنه يعتذر حماية البيئة والحفاظ عليها بدون التنسيق المناسب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من البطء النسبي الذي تطور فيه هذا الوعي فأنا اعتقد بأن جوهر ريو هو الادراك العميق، من قبل الدول المشاركة، لماهية المشاكل على ارفع المستويات

امواج المتوسط. - لقد سبق انعقاد مؤتمر ريو نقد شديد يتعلق بجذواه ومحتواه ومواقف دول صناعية معنية. ومع ذلك فإن دراسة الملاحظات التي قدمها الى هذا العدد من «أمواج المتوسط» المسؤولون عن بيئة البحر المتوسط تشير الى وجود اجماع مفاده: ان مؤتمر ريو كان اجتماع عالمي ايجابي بشرط أن ينظر اليه ليس كنهاية بل كنقطة انطلاق لعملية طويلة. هل لديك هذا الشعور؟

س. بوسوتيل: انا اتفق تماما مع وجهة النظر هذه لأنه من الواضح ان ريو ليس بداية فحسب. انه بطبيعة الأمر، امتدادا لما استهل في ستوكهولم عام ١٩٧٢ عندما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول الخاص بالبيئة الذي كان لي شرف حضوره حيث كنت عندئذ رئيس وفد بلادي، مالطا. وعندما اعلن عن مؤتمر ستوكهولم انتاب الشك الكثير من



البيئية حال التصريح بالمباشرة بها. فقد اتفقنا الآن وضمن الية التنسيق تلك بأننا سنعمل خلال السنتين القادمتين على مستويين - على المستوى الاقليمي بحيث نستطيع النظر بالمسائل الرئيسية مثل انتاج الطاقة وانتاج وتوزيع المياه والاتصالات و، طبعاً، التلوث البحري - وثم على مستوى وطني. وقد تم اختيار أربع دول هي تونس ومصر والبنيا ومالطة لبرنامج عضوي للتنمية السليمة ضمن تلك الدول بالتشاور الكامل، طبعاً، مع السلطات الوطنية المعنية.

أمواج المتوسط. - ما هي الخطوات اللاحقة التي يجب ان تتخذها البلدان الساحلية؟ وهل ان خطة عمل البحر المتوسط هي اداة كافية لتنفيذ النشاطات التي تلبى متطلبات اتفاقيات ريو على وجه التحديد؟

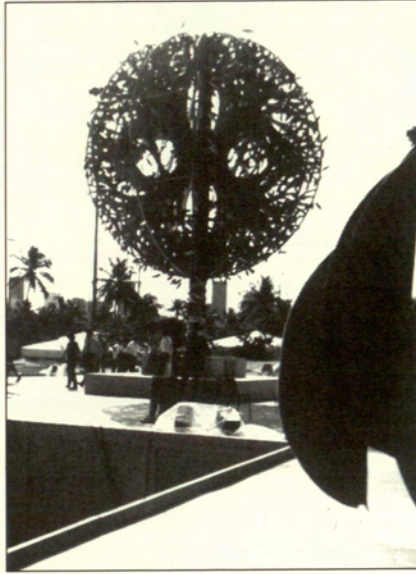
س. بوسوتيل. - من الواضح بان ذلك قضية يجب على الاطراف المتعاقدة النظر فيها وايجاد المدى الذي يمكن لاتفاقية برشلونة ذاتها ان تستوعب نشاطات اقليمية اضافية. شعوري هو عدم وجود مشكلة على الاطلاق. وبالتأكيد فان اتفاقية برشلونة تعتبر شاملة كذلك للتنمية السليمة حيث اننا نقر الآن بان البيئة هي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية. واذا طلب منا التصدي لهذه المهمات الجديدة فسوف نحاج، بالطبع، الى أموال جديدة ومصادر جديدة. فنحن، بالطبع، لا نستطيع الاستمرار بتحمل مسؤوليات اضافية دون زيادات مناسبة بالدعم المالي والتقني. الا أنني على يقين من ان دول البحر المتوسط ستواجه التحدي عندما تدرك النتائج المترتبة.

أمواج المتوسط. - عقد اللقاء الأول لشخصيات من مختلف بلدان البحر المتوسط في جنوة مباشرة بعد قمة ريو، برعاية معهد اسبن (Aspen) لأبداء الملاحظات على ما بعد - ريو. وقد اقترحت في هذه المناسبة عقد اجتماع خاص للاطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة لدراسة اعداد «برنامج ٢١» للبحر المتوسط.

س. بوسوتيل. - دعني أكون دقيقاً في هذا الموضوع. فالمبادرة بهذا الاقتراح لم تكن من قبلي، بل من قبل وزير خارجية ايطاليا السابق ورئيس معهد «اسبن» الايطالي وعند طرحه لذلك الاقتراح قال بأنه قد تحدث واتفق على هذا الموضوع مع رئيس مكتب الاطراف المتعاقدة. فلقد شعر انه من الضروري عقد اجتماع «فوق العادة» للاطراف المتعاقدة اما

المباحثات الجانبية كانت مفيدة؟ وهل تريد بلدان البحر المتوسط حقاً ان تتدخل على المستوى الاقليمي؟

س. بوسوتيل. - من الواضح بأنني سأكون أكثر سعادة اذا اجتمع كافة رؤساء دول وحكومات منطقة البحر المتوسط في غرفة واحدة، ولكني ورغم عدم حصول ذلك، اقتنعت من خلال الاجتماعات التي عقدناها



هناك بوجود اجماع بين بلدان البحر المتوسط على ضرورة العمل المنسق فيما بينها. ومن دواعي السعادة ايضاً هو انها جميعاً تعتقد بأن اتفاقية برشلونة تشكل الاطار القانوني والمبدئي اللازم لتحقيق اهدافها.

أمواج المتوسط. - هل توجد نواحي معينة في خطة عمل البحر المتوسط تحتاج الى اعادة تحديد؟ وهل أن الطريق الذي اتبعته خطة عمل البحر المتوسط حتى الآن قد أعيد تأكيده بشكل ما، على ضوء نتائج مؤتمر ريو؟ **س. بوسوتيل.** - اعتقد بأن لدى خطة عمل البحر المتوسط سجل ممتاز. وفي نفس الوقت فإننا استفدنا من الحالة المنبثقة عن المؤتمر. واعتقد بأنه يجب علينا الآن ان نولي اهتمام أكبر بكثير الى الأمور المتعلقة بالتنمية في خطة عمل البحر المتوسط. فقد أقمنا الآن، ضمن اتفاقية نيقوسيا، الية تنسيق تتكون من المجموعة الأوروبية التي بادرت باتفاقية نيقوسيا وخطة عمل البحر المتوسط والبنك الدولي وبنك الاستثمار الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة للتنمية. وسيتم، من الآن فصاعداً، تقييم جميع مشاريع التنمية الرئيسية في البحر المتوسط والتي تمولها المؤسسات المانحة، تقييمها من وجهة النظر

الدول الصناعية في أغلب الأحوال. وبشكل مماثل فانها تشعر بان أعباء الاتفاقيات الموقعة وخصوصاً تلك المتعلقة بتغير المناخ والتنوع الاحيائي يجب الاتق على عاتق الدول النامية فقط. وفي نفس الوقت فإننا على وعي تام من ان تنفيذ الالتزامات التي تفرضها الاتفاقيات المبرمة يتطلب أموال كبيرة. اما ماذا يحصل بعد مؤتمر ريو فلا يزال غامضاً، كيف ستحدد تلك الأموال الإضافية ومن سيتولى التحكم بها. ويلزمنا كذلك معرفة الكيفية التي ستعمل بها «لجنة التنمية السليمة» المشكلة حديثاً.

أمواج المتوسط. - لننتقل الآن الى ما يهمني بشكل أكثر تحديداً، أي منطقة البحر المتوسط. فقد مثلت جميع دول البحر المتوسط في ريو ومعظمها بأعلى مستوى. لكن هل تحدثت عن المنطقة ككل؟ وهل بوسع المرء ان يقول بأن البحر المتوسط قد حضر في ريو كمنطقة؟

س. بوسوتيل. - نعم ولا. فقد كنا نأمل في البداية بعقد جلسة خاصة تركز لقضايا البحر المتوسط الاقليمية.

أمواج المتوسط. - هذه الجلسة أعلنت رسمياً تقريباً...

س. بوسوتيل. - ذلك صحيح. وقد تعذر انعقادها لأسباب لوجستية بشكل رئيسي. ما حصل فعلاً هو أن الرئيس (وللمرة الأولى رئيس مكتب الاطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة) كان هناك بهذه الصفة.

أمواج المتوسط. - هو الوزير المصري م. عبيد.

س. بوسوتيل. - وأنا بصفتي منسق خطة عمل البحر المتوسط. وما قمنا به هو التحدث بشكل منتظم مع رؤساء دول وحكومات البحر المتوسط واطلاعهم على الأمور التي تساورنا واقتراحاتنا. وقد قمنا بذلك بالتعاون الوثيق، طبعاً، مع الدكتور مصطفى طلبة المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة. وظهر بوضوح، كنتيجة لتلك المحادثات، وجود شعور بين بلدان البحر المتوسط مفاده بأنه يجب علينا، وبشكل طارئ، اعداد «برنامج ٢١» للبحر المتوسط وسيتم النظر في هذا الموضوع في اجتماع المكتب الذي يعقد في القاهرة في تشرين ثان (نوفمبر) من هذه السنة.

أمواج المتوسط. - هل شعرت بأن تلك



الشمال والجنوب في البحر المتوسط بعد ريو

ميشيل باتيسية
رئيس الخطة الزرقاء

لقد قيل وكتب عن مؤتمر ريو كل شيء ونقيضه. حيث أن تقييمنا يعتمد على الآمال التي علقناها على النتائج العامة لهذا التجمع العالمي العملاق وكذلك على الأسبقية التي اعطيناها الى موضوع اخر. يعتقد البعض، ضمن هذا السياق، بعدم وجود سبب يدعو الى الحديث عن نجاح ما. ويؤكدون بأن الاتفاقيتين اللتان تم توقيعهما (التغير المناخي، والتنوع الأحيائي) قد تمت صياغتهما بأسلوب عام و أنهما لا تحتويان من الإلزام الا القدر الضئيل وتنقصهما الأهداف المحددة المقادير أو المواعيد المقررة الأجل. وأنهم يلاحظون بأن البلدان غير رغبة باتخاذ تدابير ثنائية لصالح البيئة خوفا من المنافسة التجارية لجيرانهم. ولذا، فالمجموعة الأوروبية تبدو وكأنها تتراجع عن فكرة ضريبة الطاقة التي تعارضها بقوة بعض الدول المنتجة للنفط. وكما يلاحظون بأن «البرنامج ٢١» الذي يشكل خطة العمل التي صادق عليها المؤتمر لا تمثل سوى قائمة بالأشياء الواجب عملها اعتمادا على حسن نية الحكومات ودونما تحديد لتفاصيل التنفيذ، بالإضافة الى عدم تحديد دور المنظمات الدولية. وهم يدركون صعوبة توفر أموال المساعدة الإضافية، أي ٧٠ بليون دولار سنويا من الآن لغاية عام ٢٠٠٠. وأن الهدف المتمثل بجمع مبلغ يعادل ٠,٧٪ من إجمالي الانتاج القومي للدول الصناعية «بأقرب فرصة ممكنة» كان قد وضع منذ أكثر من عشرين سنة مضت دونما أي تطبيق. وهم يتسائلون عن ما هية معايير الفعالية التي سيتم بموجبها ادارة الأموال المخصصة بمثابة «الدعم العالمي للبيئة» وعما اذا كان البنك الدولي مؤهلا لهذه المهمة. ويعربون عن أسفهم لأننا سعداء بتشكيل لجنة بسيطة لـ «التنمية السليمة» ضمن اللجنة الاقتصادية الاجتماعية بولاية بدلا من مؤسسة تخول صلاحيات أكبر. ويرى الكثير بأننا لا نعرف كيفية اتخاذ موقف حازم حول مشكلة النمو السكاني المفرط في بلدان معينة مع ما

الاقليمي مع تأمين الوسائل اللازمة للتطبيق العملي للتدابير المناسبة.

أمواج المتوسط. - هل ستبقى مشاريع الادارة الساحلية هذه بمثابة حقل العمل المفضل لخطة عمل البحر المتوسط كما حدد ذلك في ١٩٨٩ ضمن فلسفة اعادة تحديد ميادين العمل الواجب التركيز عليها. ام سيتم تجاوزها او اعادة تقييمها بعد مؤتمر ريو؟

س. بوسوتيل. - لا ابدأ. اعتقد انها الآن أكثر أهمية مما كانت عليه في أي وقت مضى. بالطبع انها لم تعد مجرد المنطقة المحاذية للساحل على الرغم من بقائها مسألة رئيسية ضمن خطة عمل البحر المتوسط. وكما هو معلوم في الحقيقة فإن ثلاثة أرباع سكان منطقة البحر المتوسط يعيشون ضمن مسافة ٥٠ كم من الساحل. لذا فعندما نتحدث عن الادارة الساحلية لا يعني ذلك مجرد الشواطئ. بل يشمل حقيقة جيوسياسية أوسع بكثير. وبناءا على ذلك اعتقد بأن خطة عمل البحر المتوسط ستعتبر التخطيط والادارة المتكاملة اسبقيتها الاولى.

أمواج المتوسط. - اجمالا، هل أنك متفائل بعد ريو؟

س. بوسوتيل. - بالضبط. كما قلنا في بداية هذه المقابلة فإن مؤتمر ريو هو استمرارية وبداية. وكل بداية هي، بطبيعتها، مبعث تفاؤل. اننا نأمل بأن نتمكن، بعد عشر أو عشرين سنة من الآن، من النظر الى مؤتمر ريو كعملية عالمية ناجحة. وعلى قدر تعلق الأمر بنا نحن في خطة عمل البحر المتوسط، فإننا سنعمل كل ما وسعنا للقيام بمطالبات هذا الالتزام على المستوى الاقليمي.

عن طريق اجتماع موسع للمكتب او خلال «جلسة خاصة» بحيث يمكن معالجة هذه الأمور بالمستوى الاعلى الممكن. وقمت، بالحقيقة، اعلام رئيس المكتب بذلك وسيتولى طرح الموضوع على الاجتماع القادم للمكتب.

أمواج المتوسط. - ما هي الأمور ذات الأولوية المترابطة بـ «البرنامج ٢١» والتي يمكن وضعها؟ هل لك أن تعطينا فكرة عن ذلك؟

س. بوسوتيل. - نعم. سيكون علينا تحديد الأولويات لبرنامج واسع. ان احدى القضايا الواجب علينا التصدي لها هي بالضبط اسلوب التنمية السليمة. وقد كتبت دراسات عديدة حول ذلك الا انه يجب علينا ترجمة الافكار الى اعمال مثمرة. وعلينا كذلك معرفة المدى الذي نستطيع به، ضمن خطة عمل البحر المتوسط، مساعدة البلدان المعنية والمنطقة لاجل تقديم الحلول. وان الشعور السائد عموما في المكتب هو انه يجب علينا ان نركز باقصى قدر ممكن على النشاط العملي وليس مجرد المحادثات والاجتماعات. فالمشاكل، خصوصا في الجزء الجنوبي من البحر المتوسط، خطيرة وتحتاج الى حلول حقيقية. وبما ان خطة عمل البحر المتوسط هي، بالتعريف، خطة يفترض فيها التوجه العملي فيجب ان يكون لديها سياسة نشطة مناسبة. ان إحدى المسائل الملحة الواجب بحثها في اجتماع المكتب هي بالضبط التوجه العملي للخطة ذاتها وكيف نستطيع من خلالها العمل كعوامل مساعدة تشجع النشاطات البيئية والتي ستصبح من الآن فصاعدا نشاطات تنموية، كما قلت سابقا. وتتوفر لدينا فعليا بعض الخبرة في هذا المجال، تتركز في معظمها ضمن ما ندعوه مشاريع الادارة الساحلية وهو الامر الذي طلبت منا عدة دول ساحلية امداد المساعدة بخصوصه. وهنا يمكن ايراد مثال محدد هو ألبانيا حيث لدينا لأول مرة مشروع حقيقي للتخطيط والادارة المتكاملة لمنطقة معينة. وانا اعتقد بأن الجزء الأكثر أهمية من مهمتنا هو مساعدة الدول على ضمان تنسيق قضاياها التنموية والبيئية. ومن المهم في اعتقادي كذلك ان تدرك دول البحر المتوسط بأن هذا الاسلوب يجب الا يقتصر على المستوى الوطني بل يجب اطلاقه على المستوى

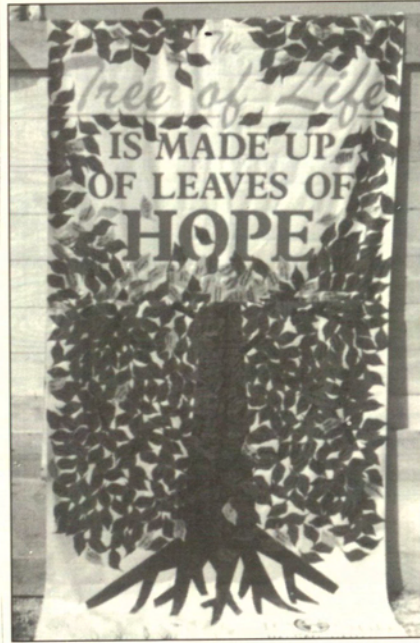


تفكير المؤتمر عندما أوصى بأسلوب العمل الاقليمي لتجريب وتنسيق التفاعلات المتبادلة بين البيئة والتنمية ضمن حدود جغرافية محددة جيدا .

في هذا الصدد فإن الخطة الزرقاء التي تتسم بمنهج ونظرة مستقبلية الى هذه التفاعلات المتبادلة تمثل نوعية التفكير الضروري على المستوى الوطني او الاقليمي بل وحتى العالمي الذي يتيح التنفيذ المتصاعد والواقعي للتوصيات العديدة الواردة في «البرنامج ٢١». وقد تم على نطاق واسع توزيع نشرة تصف بإيجاز أساليب واستنتاجات الخطة الزرقاء الى المشاركين في المؤتمر ولفتت انتباه ممثلين لبلدان عديدة من خارج منطقة البحر المتوسط.

ونستطيع القول بان خطة عمل البحر المتوسط التي هي ثمرة تجربة طويلة جدا في المنطقة تعكس بشكل جلي معظم التوجهات والنشاطات التي يوصي بها «البرنامج ٢١». وبناء على ذلك فإن على بلدان البحر المتوسط خصوصا ان تسلك بهمة الطريق التي اختطتها، جزئيا، هي ذاتها. وتشكل الخطة الزرقاء اداة نشطة يجب الاستمرار بامداد المساعدة اليها. وعلى قدر تعلق الأمر بموضوع تنفيذ اتفاقية التغير المناخي فإنه على دول البحر المتوسط ان تتذكر الشراكة التي توحدنا في مجال الطاقة ويجب عليها الا تردد في المضي سوية. اما بخصوص اتفاقية التنوع الحيواني فعليها ان تتذكر نظمها الايكولوجية وأصناف وأجناس الأحياء البحرية والبرية التي يهددها الخطر وتكثف تعاونها لتأمين الحماية الفعالة لها. بشكل عام، ستتفوق بلدان البحر المتوسط على أي أنواع التنسيق التي سيتم الدخول فيها بعد ريو وذلك استنادا على مصلحتها الفردية والجماعية وبموجب خبرتها ضمن اطار خطة عمل البحر المتوسط.

تستقصي طرق عملية لتحقيق أشكال واقعية من التنمية المقبولة سواء كان ذلك في الدول الصناعية أم النامية. ويجدر بالمرء ان يشدد كذلك على الموقف الجديد للصناعة والذي لم يقتصر على ادراك أهمية البيئة الموقعية لنشاطها الاقتصادي وسمعتها الاجتماعية فحسب بل وكذلك وعيها الكامل للمكاسب



بعيدة الأمد - لكل من دوام المعدات وحجم الاستثمار - بتأمين احتياجات سكان العالم الذي سيبدأ بالتضاعف قبل تمكنه من التوازن.

وتعذر تخصيص جلسة خاصة لمنطقة البحر المتوسط، شأنها بذلك شأن مناطق العالم الأخرى ضمن هذا اللقاء العالمي. الا ان رؤساء حكومات منطقة البحر المتوسط افلحوا بتأكيد اصالة وأهمية خطة عمل البحر المتوسط التي تبقى واحدة من افضل أشكال التعاون الاقليمي بين بلدان الشمال والجنوب. ان هذا النموذج لم يكن بعيدا عن

يصاحب ذلك من حرمان وهجرة، وبأنه قد تم تجنب الأسئلة المخيفة المتعلقة بالتخضر.

كل هذا صحيح دونما شك، إلا أن مؤتمر ريو لا يستطيع حل مشاكل البيئة والتنمية والتي نعتبرها جميعا الآن متصلة لا يمكن فصلها. ان مؤتمر ريو ما هو الا نقطة انطلاق سياسية لعملية تغيير طويلة يرمز اليها حضور جميع رؤساء دول وحكومات المعمورة تقريبا. فالكل كان هناك، شمال وجنوب، شرق وغرب يجمعهم شأن واحد هو: الوصول الى اتفاق سواء كان متواضعا او يحيطه الغموض. فالمؤتمر لم يتخذ ابدا شكل المواجهة كما خشي العديد من الناس. وفي الحقيقة، ادركت جميع البلدان، بشكل أو بآخر، بأنها مسؤولة جزئيا عن انحطاط البيئة، مما يسبب الخسارة للجميع وانه لا يوجد لدى أي كان معجزة حل يقترحها وان الادانة لا تجدي نفعا. وبذلك ادرك الشمال والجنوب ان عليهما العيش معا. وبالإضافة الى ذلك توصلوا الى رؤية مشتركة عما يمكن ربحه او خسارته وعن الطبيعة المعقدة التي تتصف بها مشاكل البيئة والتنمية. وقد وضعوا اطارا لمتابعة المناقشات الخاصة بالادارة العملية لكوكب الارض ومصادره، تلك المناقشات التي لا مفر من ان تكون طويلة وشديدة الصعوبة. وقد تم تبني مبادئ معينة تمس العدالة والتضامن بين الدول الغنية والفقيرة مثل المصادر المالية «الاضافية» المخصصة للبيئة او اعطاء الأفضلية لنقل التكنولوجيا النظيفة. وقبلو الالتجاء الى «مبدأ الحذر» لعدم توفر الأدلة العلمية القاطعة. وفي الحقيقة فقد توصلوا الى ما هو ممكن سياسيا واقتصاديا ضمن الأحوال الاقتصادية السائدة.

وبصرف النظر عن الحكومات، فإنه يجب تأكيد دور المنظمات غير الحكومية. فقد تمكنت، في ريو، من طرح توصيات العمل الأكثر تنوعا وأظهرت بأنها تعرف الآن كيف



تحليل شامل ومستقبلي في منظور ما بعد ريو:

أداة «الخطة الزرقاء»

أ. حب الله

خبير فني لدى «الخطة الزرقاء»

والبيئة قبل النظر في الأعمال التي من شأنها المساهمة في بناء مستقبل منطقة أو أخرى. ان التحليل المنتظم والتوقعي الذي هو عملية دقيقة ستؤدي الى اكمال جمع ومعالجة المعطيات وتطوير وعي المسؤولين وتدريبهم المتواصل هو أمر لا يقل ضرورة عن ذلك.

ولذلك فإن مؤتمر ريو قد أظهر بشكل مباشر أو غير مباشر أهمية العمل الذي انجزته خطة عمل البحر المتوسط وعمل مركز الأنشطة الاقليمية للخطة الزرقاء على وجه الخصوص وكذلك ضرورة الاستمرار بها وتحسينها.

وعلى الرغم من أهداف الخطة الزرقاء قد حددت عام ١٩٧٧ من قبل الدول المحاذية للبحر المتوسط إلا أن تلك الأهداف لا تزال ملائمة كلياً وقابلة تماماً للتطبيق في مناطق اقليمية أخرى. لقد صيغت تلك الأهداف كما يلي:

«لأجل تزويد السلطات المسؤولة والمخططين في مختلف بلدان البحر الأبيض المتوسط بالمعلومات التي ستتيح لهم اعداد خطط فعلية لضمان التنمية الاجتماعية - الاقتصادية السليمة المثل بدون الحاق الانحلال بالبيئة» و «لمساعدة حكومات الدول الساحلية المطلة على البحر المتوسط على تعميق معرفتها بالمشاكل المشتركة والتي يجب على تلك الدول مواجهتها بكل من البحر المتوسط والمناطق الساحلية».

ليس من المحبذ، في هذا الصدد، ارفاق «البرنامج ٢١» وحاضر المعمورة والمستقبل الاقليمي والبحر متوسطي بتحليل منتظم توقعي على غرار ما تعتمده «الخطة الزرقاء» بهدف وضع قائمة المشاكل الواجب التصدي لها ضمن هيكل ديناميكي متفاعل.

ان طبيعية المسائل المتعلقة بنوعية مستقبلنا تحتم ممارسة الصبر لكي نغير ونحسن طرق تفكيرنا وعملنا. ويلزم حتى المزيد من المثابرة والوضوح والنشاط لترجمتها الى رفاهية عامة سليمة.

ديناميكية» بأفضل شكل، من الضروري استعمال نتائج وسيلة التحليل المنتظم التوقعي. وفي الحقيقة وبسبب تعقيد النظام الدولي والمؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي والمصالح المتأثرة فإن وجود تحليل واضح ومبرر هو أمر لا يمكن الاستغناء عنه قبل اتخاذ أي قرار. ان هذا التحليل، على أي مستوى كان، يجب ان يتعقب مسالك التوفيق بين التنمية والبيئة وتحديد التدابير الضرورية لغرض التمكن من رسم الصورة المرغوبة الممكنة والواقعية عن المستقبل.

وفي هذا الصدد يجب ايلاء الانتباه الخاص الى خمسة أبعاد. إلا وهي الموقف الاقتصادي العالمي، السكان، الاستراتيجية العالمية والوطنية، ادارة المنطقة ومراعاة البيئة والتي سيجري اتمامها بدراسات عن العوامل الاقتصادية والمتغيرات البيئية المختلفة. هذه هي العناصر الأساسية التي ستتيح تحديد إطار المستقبل المحتمل وتؤمن للسلطات المحلية امكانية وضع استراتيجياتها الوطنية والاقليمية المتعلقة بالتنمية ضمن السياق الذي يسمح، قدر المستطاع، بضمان الحفاظ على البيئة.

لقد تمت ممارسة مثل هذه التجربة في حوض البحر المتوسط من قبل مركز الخطة الزرقاء للأنشطة الاقليمية.

واعتمدت الطريقة المستعملة على محاولة الربط النوعي والكمي في ان واحد بين أعمال التنمية والتحول البيئية. ان الاستنتاجات التي تم التوصل اليها والتوصيات المقترحة لا تتعلق بمنطقة البحر المتوسط فحسب بل بالعالم أجمع. ان هذا العمل، في الحقيقة، هو عمل ريادي ولذا فهو يحمل نقط ضعف لا يحسد عليها. الا انه يجب أن ينفذ بعمق أكبر وعلى المستوى العالمي، في الوقت المناسب.

وعلى افتراض ان «قمة الأرض» كانت أساسية فقد أظهرت ضرورة فهم النظام وتحليل التفاعلات المتبادلة بين التنمية

يوجد مفهومان أساسيان لفهم وتحديد وتنفيذ التنمية السليمة على المستوى القومي والاقليمي وكذلك على المستوى القاري والعالمي، هما: مفهوم النظام و التوقع. لسوء الحظ، لم يركز عليهما، بشكل كاف، الخبراء وصانعي القرار.

وعلى الرغم من ان أسلوب التحليل والتوقع غير شائع الاستعمال خصوصاً على مستوى صانع القرار المحلي أو القومي أو العالمي فانهما أداتين مفيدتان جداً لفهم حالة وتطور العالم الذي يحيط بنا وكذلك ادارته بطريقة سليمة. وستكون بمتناول صانعي القرار وبناء عالم الغد هاتين الاداتين الأساسيتين لاعادة تعريف التنمية وتحويلها من «تنمية ضارة» (في كل من الشمال والجنوب رغم الاختلاف بالطبيعة والمدى) الى تنمية فاضلة او سليمة.

كأن الأمر بالنسبة لبعض المسؤولين عن البيئة والخبراء المهتمين بنتائج مؤتمر ريو حالة فيل يلد فأراً. بيد أن النتائج تشكل مقدمات عصر جديد من التعاون الدولي وهي الخطوة الأولى نحو بناء عملي سليم يخدم الصالح العام. لقد أصبح العالم مؤخراً وأعياء أهمية الادارة الرشيدة للبيئة لتنفيذ تنمية سليمة. والتي ستأخذ بذلك اما شكل الحفاظ على مستوى التنمية والرفاهية التي تم بلوغها بالشمال أو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أفضل في الجنوب.

وعلى الرغم من ضرورة امعان النظر في النماذج المختلفة لاستغلال المصادر الطبيعية ومشروعية الدعوة لتنمية الوعي والنشاطات العلاجية والوقائية البناءة للمحافظة على البيئة وبالتالي التنمية إلا انه لا يجوز بأي شكل من الأشكال توقع تحرك صانعي القرار سواء كان في الشمال ام الجنوب، طبقاً لذلك في الأمد القريب.

من الضروري وجود فترة انتقالية بصرف النظر عن مدتها. ولأجل الاعداد لهذا التحول من «التنمية الهدامة» الى «تنمية وقائية



موقع بناء كوكبي هائل

بروفسور عبد القادر جبار

مدير الدراسات البيئية، الجزائر

والتنوع الاحيائي) من قبل أكثر من ١٥٥ دولة. وعلى الرغم من امتناع الولايات المتحدة عن توقيع الاتفاقية الثانية بسبب الالتزامات التي تفرضها على الدول الموقعة وخصوصا الدول الصناعية التي تستغل المصادر البيولوجية لدول العالم الثالث. فان توقيع هاتين الاتفاقيتين بأكثر من ثلثي دول المعمورة هو خطوة كبيرة نحو الحوار والتعاون المحبذ بين الشمال والجنوب.

- وعلى قدر تعلق الامر بالمؤسسات فان لجنة التنمية السليمة التي وضعت تحت اشراف اللجنة الاقتصادية - الاجتماعية ستكون هيئة تربط بين الحكومات ويعهد اليها بمتابعة معاهدات ريو خصوصا تنفيذ «البرنامج ٢١». وفي هذا الصدد فان الجلسة السابعة والاربعين للجمعية العامة قد وكلت بتطبيق النواحي العملية المتعلقة بأعمال اللجنة.

- اما بخصوص المصادر المالية فقد لوحظ، لسوء الحظ، وجود اختلاف ملموس بين الدول الغنية والفقيرة. ان هذه المصادر هي ضرورية لتمويل نشاطات البرنامج ٢١. فقد اصرت الدول الجنوبية بان على الدول الشمالية ان تؤكد نيتها بتخصيص ٠,٧٪ من اجمالي الانتاج القومي بمثابة مساعدة رسمية لاغراض التنمية، واعادة النظر بالقواعد التي تتحكم بعمل GEF لاجل ضمان اعمالها وادارتها بشكل ديمقراطي وتوسيع تركيبها ليشمل الجنوب... الخ. وعلى الرغم من ان بعض الدول المعنية (المجموعة الاوروبية، فرنسا، اليابان، المملكة المتحدة، المانيا) اعلنت عن مساهمات محددة لصالح النشاطات الخاصة بحماية البيئة فان هذه المساعدة، عموما، تبقى غير كافية بسبب الجهود الهائلة التي سيلزم بذلها لتنفيذ البرنامج ٢١، على نطاق عالمي.

الدول من صياغة خططها الوطنية بطريقة متماسكة متجانسة.

انها المرة الاولى التي يصاغ فيها هذا البرنامج بخصوص البيئة جاعلا من حماية البشرية هدفه الاول.



- قبول مبدأ نقل التكنولوجيا من الدول الغنية الى الدول الفقيرة. وعلى الرغم من عدم تعهد الدول الصناعية بشكل قاطع وشامل، فان الاتفاق المبدئي من قبل معظم الدول الغنية يشكل بارقة امل في هذا المجال الشديد الحيوية والذي يعد على وجه الخصوص بتطوير تكنولوجيا نظيفة ضمن اطار عمل حوار الشمال - الجنوب الجديد.

- التوقيع على الاتفاقيتين (تغير المناخ،

حقوق مؤتمر ريو بعض النتائج فيما يتعلق بالاستراتيجيات المتبناة والتي تتعلق بالبيئة والتنمية السليمة. وذلك بالتعهد باقامة منهج لتنفيذ نظام عالمي جديد يقوم على مبادئ معينة اهمها:

- السيادة الوطنية
- الحوار بين الشمال والجنوب
- الشراكة
- ادارة اصناف النبات والحيوان اللازمة لبقاء البشرية.

ومما لاشك فيه، بالحققة، هو ان مؤتمر ريو قد اتاح الفرصة لارساء الاساس اللازم لتحقيق مستقبل افضل تندر فيه، عل سبيل المثال، المجاعة والنواحي السلبية للتبادل والظلم الاجتماعي.

انجازات مؤتمر ريو هي:

- تبني اعلان ريو الخاص بالبيئة والتنمية. ان نص الاعلان هذا يعتبر بمثابة الاساس لاعداد «ميثاق الارض» الذي سينجز في ١٩٩٥ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لانشاء الامم المتحدة. ان المبادئ التي تؤكد سيادة الدول على مصادرها الطبيعية وحقوق الشعوب في التنمية والبيئة الصحية والدور الحيوي الذي تلعبه النساء والشباب في حماية البيئة والحماية الدولية واعداد الدول لخطط وطنية لحماية البيئة... الخ تظهر بشكل واضح جدا ويجب ان تستمر بتشكيل عناصر النظام العالمي الجديد.

- تبني «البرنامج ٢١» الذي هو برنامج العمل للقرن الحادي والعشرين الشامل لجميع المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية السليمة. ان مشاكل الصحة ومصادر المياه والفضلات والتصحر وحماية الجو والتنوع الاحيائي... الخ هي امور محددة جيدا وعولجت بشكل جدي بحيث تتمكن جميع



ما بعد ريو: كوكب الأرض والبحر المتوسط

سيرج انطوان

مستشار خاص للجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الى مؤتمر ريو ووزارة البيئة، فرنسا.

مؤسسة المتابعة: عبارة عن مجلس للتنمية السليمة يقع ضمن اطار عمل «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» وقد يتخذ من جنيف مقرا له، وهو امر جيد بحد ذاته. حيث اننا لحسن الحظ، اعرضنا عن تشكيل منظمة متخصصة جديدة تضاف الى المنظمات الموجودة حاليا مثل برنامج الامم المتحدة للبيئة ولجنة الامم المتحدة للبيئة والتنمية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ومنظمة الاغذية الدولية.. الخ. انه من الخطأ التفكير باقامة منظمة متخصصة اضافية للبيئة والتنمية. ان الحل الحكيم هو منظمة «رابطة».

وقد يسأل البعض: ماذا عن التمويل؟ يجدر ان يكون المرء واضحا هنا. فمؤتمر ريو كان المكان الذي عرضت فيه الاحتياجات. وهي (حوالي ٧٠ بليون دولار اضافية)، وتم القاء الضوء على عدم المساواة الشاسع بين الشمال والجنوب. الا ان مؤتمر ريو هوليس مكان لاتخاذ قرارات مالية. ورغم ذلك اعلن عن تخصيص (٢) بليون دولار اضافية سنويا. كما تعززت، دون شك، مؤسسة البيئة العالمية عبر تحديث وسائل صنع قراراتها وجعلها اكثر شفافية.

ويشعر البعض بالاسى لان هذا المؤتمر الذي كان يطمح الى افتتاح الطريق نحو القرن الحادي والعشرين قد اقترح القليل جدا، باستثناء قضية الانفجار السكاني، وجعل من افقه مقتصر على عام ٢٠٠٠ - ٢٠١٠. كان المؤتمر نجاحا باهرا بسبب عدد المشاركين الذين تمت تعبئتهم في السنتين السابقتين للمؤتمر. فلا توجد مدينة، وحتى قرية في العالم لم تشارك، بشكل او باخر بالاعداد لمؤتمر ريو. وهو امر لم يحدث ابدا من قبل.

تلك هي مراجعة شديدة الازاج لمؤتمر ريو الرسمي وهي نظرة ساكنة اقتصر على «النتائج». الا انه يجب اضافة حوالي ٣٥ «معاهدة» عقدت بين المنظمات غير الحكومية اثناء «اللقاء العالمي» تلك المعاهدات التي لم يعرف عنها الكثير لحد الان الا انه من المفيد دراستها.

انتهى، بالنسبة للبعض، المؤتمر العالمي حول البيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو. ذلك صحيح ففي ١٥ حزيران (يونيو) اقفل (١١٠) من الرؤساء ورؤساء الحكومات عائددين الى بلدانهم والى شؤونهم المعتادة وجرى تسليم صالة «ريو سنتر» الكبرى الى المعارض التجارية والفنية.

الا ان مؤتمر ريو بالنسبة للبعض الاخر (وانا اضع نفسي من بينهم) قد ابتدأ لتوه فقط.

تقييم موجز جدا

حان الوقت لتقييم «المنتجات النهائية» بالنسبة الى اولئك الذين اعتبروا مؤتمر ريو منتها. لنتفحص تلك النتائج واحدة واحدة. اولا وقبل كل شيء «اعلان ريو»: ينبغي على المرء الان يسي بان فقرات الاعلان الـ ٢٧ قد اضيفت الى الفقرات الـ ٢٧ لاعلان ستوكهولم في ١٩٧٢. تلك الفقرات تضم افكارا جديدة دقيقة نسبيا مثل: مبدأ «الاحتراس» و «من يلوث يدفع» ومسؤوليات الدول خصوصا في مجال الكوارث واخيرا السيادة الوطنية على المصادر والسياسات البيئية (عدم التدخل). ان اعلان ريو ليس كامل الاتقان الا انه يواصل الطريق: وهو الامر الاكثر اهمية.

الاتفاقيتان: احدهما حول المناخ والاخرى حول التنوع الاحيائي. بالاضافة الى الاعلان الخاص بالغابات انما تشكل، طبعا، نتائج عامة جدا الا ان توقيعها من قبل ١٥٦ دولة يجعلها التزامات فعلية.

«البرنامج ٢١» تلزم صفحاته الـ ٨٠٠، اكثر مما يتوقع المرء، الحكومات ومؤسسات الامم المتحدة. ان البرامج الـ ١٣٥ المشتتة تؤلف سلسلة من الاتفاقيات هي اقوى مما تبدو عليه. وعلى الرغم من عدم اقتترانه مع «محكمة عدل» او عقوبات الا انه يتعذر اعتباره تشريع دونما الزام.

ان عمل المجتمع العالمي كان ملموسا في هذا المجال حيث ان بعض البرامج - مثل ذلك الخاص بالتصحر - هي فعالة حقا.

- تبني عملية تهدف الى التأثير على الجمعية العامة في جلستها السابعة والاربعين، باقامة لجنة حكومية يعهد اليها باعداد اتفاقية دولية حول الكفاح ضد التصحر. وسيكون النص النهائي جاهزا في حزيران/يونيو ١٩٩٤. ان هذا القرار يشكل انجازا عظيما لجميع الدول التي اجتاحتها التصحر والجفاف ونستطيع ان نأمل بان حل هذه المشكلة سيكون عاجلا ولمصلحة الدول المعنية.

وبناء على ذلك فان مؤتمر ريو قد اثر عن روحية جديدة من شأنها ان تمد القوة الدافعة اللازمة لتنفيذ التنمية السليمة. ان برنامج العمل الذي جرى تبنيه يمكن ان يبرهن على انه موقع بناء كوكبي جبار لحل المشاكل الخطرة التي تواجه البشرية في الوقت الراهن وخصوصا فيما يتعلق بالبيئة.

ولقد كان مؤتمر ريو خطوة مفيدة على طريق طويل لايزال امامنا، طريق رسمت معاملة توا.

اذن، اتاحت منجزات مؤتمر ريو ما يلي:

- الاعتراف ان كوكب الارض هو كيان هائل تعتمد جميع عناصره بعضها على بعض.

- اعتبار التنمية كيان متجانس. وفي هذا الصدد فان قلة التنمية تثير القلق تماما كالاغراط فيها. ولهذا السبب فان تأثير حماية البيئة يجب ان يقبل عالميا من قبل كل من الدول الشمالية والجنوبية.

- ضمان قيام الدول النامية باستعمال مصادرها الاضافية بشكل رشيد.

- الادراك بان النظام الاقتصادي الحالي غير كاف ويجب اعادة النظر فيه. يمكن للمرء ان يفكر بنظام اقتصادي ايكولوجي يقوم على المبادئ المتبناه في مؤتمر ريو.

ان الجزء الاكثر اهمية من انجازات مؤتمر ريو يهدف الى اعداد العالم لاجيال المستقبل.

لقد مهد الطريق وما تبقى يجب عمله. وكما قال بطرس غالي «الانسان مدمر فهو يرتاب في حياته ذاتها. الانسان يجب ان يحب العالم بعد ان يكون قد احب اخيه الانسان. هذا هو جوهر ريو».



حديقة للزراعة

ما هي الحالة بالنسبة لاولئك القائلين بان معركة ريو قد بدأت لتوها؟

قبل كل شيء، ان قيام الامم المتحدة بوضع موضوع البيئة والتنمية على جدول اعمال رؤساء الدول هو، بحد ذاته، حدث مهم وتطور حضاري. فسوف لا نعود نفكر - وهذا امر اساسي بالنسبة لثلثي سكان العالم - بان البيئة هي قضية منفصلة تأتي عموما بعد جميع الاولويات الاخرى (اي بعد فوات الاوان). ان هذا مكسبا ملموسا، ليس بحد ذاته، بل للمستقبل. ومن ثمار الغد سندرك اهمية بذور ريو.

اما فيما يتعلق بالاتفاقيين الموقعين والنص الخاص بالغابات فهي ليست وثائق بل بداية العملية. تلك العملية الرامية الى معرفة كيفية الادارة العالمية لكوكب الارض. لا اقل. وسيلزم كذلك بعض الوقت لتشكيل المنظمات واعادة تكييف نظام الامم المتحدة الذي يحتاج اليوم الى اكثر من نفخ الغبار عنه، على ضوء متطلبات البيئة والتنمية. ليس من المؤكد فيما اذا كنا سننقدم نحو البيئة العالمية الا انه سيتم خلال بضعة عقود من الزمن رسم طريقة جديدة لادارة شؤون العالم. وسوف لا نفصل، من الان فصاعدا، كوكب الارض عن ادارة المناطق التي نعيش فيها سواء كانت مدن او اقاليم، شركات او مؤسسات، باي حجم كانت.

«البرنامج ٢١» كذلك حصيلة ستقيم مع الزمن. ان علامات التحسن موجودة حاليا: قامت العديد من الدول بترجمة «البرنامج ٢١» ومناقشته وقد طلب العديد من رؤساء الوزراء تقديم تقرير عن الطريقة الواجب اتباعها لادخال قرارات وتوجيهات مؤتمر ريو في عين الاعتبار. هذا المنهج اساسي بشكل مطلق.

ان منظمة المتابعة الخاصة بمؤتمر ريو هي اكثر من حصيلة نهائية للمؤتمر، انها مقامة سيثبت المستقبل فقط فيما اذا ستكون مصدرا لدينامية جديدة. ولا يعرف أحد اليوم مستوى التمثيل السياسي للدول التي ستجتمع ومن سيحضر طاولة البحث وما هي الصلاحيات التي سيستعملها الموظفون والخبراء للحصول على المعلومات من الدول ورسم صورة واقعية للكوكب والتدابير الواجب اتخاذها.

الاموال، اشرنا مسبقا الى ان الاموال لم تضمن في ريو: توجد امال وحتى وعود من المجتمع الدولي. وقد كان بالامكان توقع اكثر من مجرد الاعلانات من رؤساء الدول وخصوصا تعهدهم برفع نسبة المساعدة

الخارجية الى ٠.٧٪ من الانتاج الوطني الاجمالي لبلدانهم. نفذ البعض ذلك من خلال اعلان جدول زمني دقيق الا ان هذا البعض كان اقلية. دعنا نضيف في النهاية الى انه جرى، هنا وهناك، اقتراح فكرة فرض ضريبة او مديونية عالمية حيث كان بإمكان المجموعة الأوروبية ان تضرب مثالا يحتذى به بفكرتها القائلة بفرض ضريبة على الطاقة وثاني اكسيد الكربون، الا ان الفكرة لم تنضج بعد. وعلى اية حال فان مؤتمر ريو يدعو على وجه التحديد الى اعادة النظر في مسألة التمويل الذي يمتاز بالشحة الشديدة في الوقت الحاضر، الى المبادرة بالنشاطات الدولية: ذلك شيء ملموس.

مشاركة: مدن، اقاليم

ان الماثرة الرئيسية لمؤتمر ريو لم تذكر بعد: انها تخص التعبئة الجماعية لـ «المجمعات المدنية» لصالح كوكب الارض، الامر الذي لم يحدث عند انعقاد مؤتمر ستوكهولم في ١٩٧٢. فمنذ الان فصاعدا ستكون الشركات والمنظمات غير الحكومية وجميع المهن والمدن والاقليم شركاء. البيئة دعت هذا التغيير في المشهد: تنمية سليمة اكثر واكثر. لم يعد بمقدور الدول ان تتحرك منفردة.

على الرغم من القواعد المطبقة على مؤتمر كهذا للامم المتحدة تلتقي فيه الدول مع بعضها الا انه جرى افساح المجال للشركاء الاخرين بفضل مورييس سترونج وفريقه التابع لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية. فقد توجه الى قرطبة ومنها الى ريو ٣٠٠ من رؤساء بلديات المدن الكبيرة للاعراب عن استعدادهم بالزام انفسهم بـ «الخطط البلدية للبيئة والتنمية السليمة» ولتنظيم انفسهم لاجل تعزيز التعاون العالمي بين البلديات. هذه دلالة عما حصل «بعد ريو» من نشاط شركاء عديدين وليس الدول فقط.

اما بخصوص اقاليم العالم فقد ذكرها العديد من المتحدثين للبرهنة على انه من الاسهل اقتفاء السياسات الوطنية اذا وحدت البلدان المختلفة الواقعة في نفس المنطقة (او «الاقليم البيئي») قواها. وتتخذ الاقاليم هذه اشكالا مختلفة في الوقت الراهن مثل: مجموعات فرعية - قارية عادة - ومنظمات الامم المتحدة واشباه اتحادات (مثل المجتمعات الأوروبية التي ادخلت البيئة ضمن سياستها المشتركة حتى قبل «القانون الموحد» لعام ١٩٨٧ الذي عدل اتفاقية روما لعام ١٩٥٧). بل وكذلك اقاليم لديها احوال ايكولوجية وحتى ثقافية متشابهة وان لم تكن متطابقة. سيطلب من هذه الاقاليم، من الان فصاعدا، تولي جزئ من السيادة الكوكبية.

تلك هي حالة حوض البحر المتوسط (وليس البحر المتوسط فقط) او الكاريبي او بحر البلطيق او مناطق الساحل. فقد قررت في ١٥/٥/١٩٩٢ اي قبل شهر من انعقاد مؤتمر ريو وبسببه، ٢٢ دولة افريقية (واوروبية) ضربها التصحر العمل سوية ووقعت اتفاقية في هذا الخصوص. مما ساعد تلك الدول بشكل ملموس على توحيد قواها استعدادا لمؤتمر ريو وتوحيد موقفها في اتفاق عالمي عن التصحر والذي يمكن ان يفتح الابواب الى اموال جديدة. هذا واحد من النجاحات المحددة لمؤتمر ريو.

البحر المتوسط

ماذا يمكن لدول حوض البحر المتوسط وكذلك مقاطعاته ومدنه وشركاته وجميعاته ان تفعل انسجاما مع جوهر مؤتمر ريو؟

لنتحدث أولا عن الدول التي ساهمت بنشاط في مؤتمر ريو. يجب ان تتقدم الامور في كل دولة ومما لاشك فيه ان الخطوة الاولى هي لاولئك الذين مثلوا الدول في مؤتمر ريو للتعريف بما حصل هناك بطلب مئات النسخ من «البرنامج ٢١» والاتفاقيات من الامم المتحدة (تتوفر اعتبارا من تشرين اول/اكتوبر) وجمع الوزارات المختلفة مع بعض للطلب اليها تغيير المسار. من الواضح جدا ان ذلك يعتمد على رؤساء الوزارات ووزراء البيئة والوزراء المسؤولين عن الاقتصاد.

ويجب على الدول كذلك ان تعيد النظر باتفاقياتها الثنائية وعنصر البيئة في التنمية السليمة الذي كان غائبا في الغالب. اشير الى هذه الامكانية بالحقيقة مباشرة قبل مؤتمر ريو، من قبل المؤتمر الاوروبي - البحر متوسطي الذي عقد في القاهرة في ايار (مايو). سيكون من المحبذ اذا تمكنت وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط من تشجيع الدول على القيام بذلك وحثها على ان تنظم، سوية مع شركائها، عملية تدقيق لاتفاقياتها وعمل لجانها المشتركة الخاصة بالتنمية السليمة وعلى المستوى المتعدد الاطراف للحوض ككل، تستطيع خطة عمل البحر المتوسط ان تشعر بالارتياح في مؤتمر ريو. فقد قامت في وقت مبكر يعود الى حوالي ٢٠ سنة مضت بوضع اسس البيئة - التنمية في ١٩٧٥. ومن الواضح ان قناة كهذه تكون ذات قيمة فقط اذا جرى العمل عليها وتحويلها تدريجيا من اداة ضعيفة الى اخرى فعالة قادرة على تعبئة الشركاء.

تتيح المناقشات التي حصلت في مؤتمر ريو، من وجهة نظري، اقتراح مناطق معينة تمتع



دول البحر المتوسط وريو



بالاولوية ترتبط ارتباطا وثيقا بـ «البرنامج ٢١»: سوف اذكر بضع منها:

١ - لارساء تعاون بين الشمال والجنوب حول موضوع «البناء الاقصى»، على سبيل المثال مساعدة البلدان على اقامة مشاريعها الوطنية مثل: امداد المياه، معالجة المياه، تكنولوجيا الطاقة الشمسية ومعالجة الفضلات الصلبة... الخ.

٢ - لابتداع نظام لنقل التكنولوجيا والتعاون في مجال التكنولوجيا النظيفة والملائمة. شبكة الغرف التجارية، (ASCAME) مستعدة لعمل ذلك وهي في متناول اليد.

٣ - لاقامة «مركز» بحر متوسطي يمد جيدا بالمعلومات الخاصة بالاجهزة المطلعة على حالة الكوكب. ويبدو بانه بالاعتماد على قرار الاطراف المتعاقدة (ايلول/سبتمبر ١٩٨٧) وعلى اداة مثل الخطة الزرقاء يتمكن الان من اقامة جهاز من هذا النوع يرتبط بالمراكز الوطنية وعمل المجموعة الاوروبية و (OECD)

٤ - يمكن للشركاء الصناعيين المتوسطيين، الذين يجمعهم ويحفزهم «مجلس الاعمال» حاليا، عقد اجتماع واقامة «ناد» بحر متوسطي على الاقل لاجل المساعدة على التبادل ويهتم بالتدريب، وهي مسألة اساسية لضمان التقدم. لقد اقترح ذلك بذكاء معهد «اسبين» الايطالي وهو مثال جيد

عن العمل ما بعد ريو.

٥ - لتطوير تعاون تكنولوجي - خصوصا بين المدن الساحلية (يوجد حوالي ١٢٠ منها) التي ترتبط حاليا ومنذ عام ١٩٩١ بشبكة اقامها البنك الدولي «مدن المتوسط».

٦ - لاطلاق برامج مترامنة في كل دولة لغرض العمل ضد هدر المياه او الطاقة ولاشاعة الوعي، في اقاليم اخرى، بخصوص ندرة مصادرها. وهنا تكون المياه اكثر حيوية مما هي عليه في اماكن اخرى.

٧ - لجمع المسؤولين عن المناطق المحمية في البحر المتوسط سوية: الباركات الوطنية، الباركات الاقليمية، المحميات الطبيعية. وقد تم فعلا اقامة شبكة هي (MEDPAN) يجذب تقويتها بالتنسيق الوثيق مع «مركز المناطق المحمية» في تونس. انها يمكن ان تصبح نقطة البداية في هذا المجال، للعمل العالمي المتعلق بالتنوع الاحيائي. ويمكن جعل البحر المتوسط ميدان تجريبي. وبذلك ستتقدم اتفاقية التنوع الاحيائي.

٨ - سيكون من الضروري ايضا التفكير بالتمويل. قبل كل شيء يجب توضيح العلاقة بين (METAP) للبنك الدولي و (GEF) ويجب تقوية العلاقة بين المؤسسات المالية (البنك الدولي وبنك الاستثمار الاوروبي) وخطة عمل البحر المتوسط. وكذلك يجب مساعدة

جميع الدول - جنوبية وشمالية - على اعادة النظر بممارسات مالية وعملية دعم معينة تشكل بالوقت الراهن خطرا على البيئة او التنمية السليمة. وسيكون من الضروري كذلك زيادة المصادر الوطنية المخصصة للمياه والهواء والنفايات الصلبة والتصحر عبر الطلب الى الشركات او الوكالات العامة او الخاصة. واخيرا يجب توصية البلدان الشمالية بزيادة تضامنها مع الجنوب والكل معا - عبر اوربا دون شك - بتخصيص ٠,٧٪ من مجمل الانتاج الوطني لمساعدة البلدان النامية. وعدت بعض الدول بذلك في مؤتمر ريو.

فيما يلي بعض التعليمات العملية الواجب اتباعها والتي اشتدقتها من العمل في ريودي جانيريو. فقد فتح مؤتمر ريو الطريق واسدل خدمة هائلة باحاطة بلدان الشمال والجنوب علما بتعذر عزل البيئة وان شيء كهذا انما يمثل تشويها وطريقا مسدودا. الدرب سالكة لكن علينا ان نسير - اتمنى بسرعة جيدة - على امتداد طريق التنسيق الحقيقي. لقد قيل في مؤتمر ريو، وانا اعتقد ان ذلك كان صحيحا، بان حوض البحر المتوسط يمكن ان يكون المنطقة الافضل للتجريب الاقليمي للادارة الكوكبية.



لا شيء يمكن ان يبقى كالسابق

اثينا موموريس
وزارة البيئة، اليونان

وبدل التوازن فيما بينها. وساهم المؤتمر بشكل بارز في تعزيز الوعي البيئي عبر العالم ولعب دور العامل المساعد للمنظمات غير الحكومية. وبناء على ذلك فاننا نشهد بزوغ عصر جديد من تعبئة وانهماك جميع الاطراف الاجتماعية ذات العلاقة. لهذا السبب وحده يمكن اعتبار مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية، دون شك، خطوة عملاقة نحو الامام، ومع ذلك فانه من المتوقع حصول هذا التغيير ببطء شديد لان مستوى الالتزام، في الحقيقة، لا يقارن مع مستوى المشاكل.

وكما كان متوقعا فقد كانت الناحية الاقتصادية في قلب جميع المشاكل. ان المناقشات المطولة المتعلقة بتلك الناحية وصعوبة الوصول الى قرارات مقبولة من الجميع كانت غالبا مصدر الانتقاد والتشاؤم الا انه يجدر الحكم على مؤتمر ريو ضمن نطاق عمله الفعلي: اي من الحوادث والاجتماعات الدولية ذات الابعاد الخارقة للمألوف، مع عدد لا يحصى من المجموعات متضاربة المصالح ومشاكل متعددة المستويات (اقتصادية، اجتماعية، فنية، سياسية)، الامر الذي يتعذر معه توقع المعجزات. فلقد واجهنا مشاكل مشابهة مرات عديدة على مقياس اصغر بكثير: خطة عمل البحر المتوسط.

علينا نحن وحدنا صنع «المعجزة» لان المرحلة الاكثر اهمية ضمن المنهج برمته هي المتابعة. لهذه الغاية ولتطبيق قرارات مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية فان سكان البحر المتوسط - سوية مع البلدان الاخرى - قد يرغبون باعادة مراجعة النقاط التالية، بين امور اخرى:

- كيف يمكن تطبيق فكرة «التنمية السليمة» بشكل افضل على الاحوال الخاصة السائدة في منطقتنا وبلدانها؟
- ماهي النتيجة، الطريقة الافضل (لاعادة) توزيع مقادير التنمية (على اساس كمي وجغرافي)؟

خامسا، اصبح من الواضح بانه، بعد مؤتمر ريو، يتعذر على سكان البحر المتوسط حصر نشاطهم في اقليمهم بل انهم ادركوا الان انه يتوقع منهم المساهمة في حماية الكوكب برمته، بأي طريقة مناسبة مثل الخبرة او التكنولوجيا او التمويل او البحث او المشاريع التجريبية او حتى مجرد حقيقة تقليلهم من تلوث او تدهور البيئة.

وبعبارة اخرى فانه على الرغم من جميع الانتقادات او التحديدات او التحفظات ثبت بان مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية هو خطوة اضافية - وتاريخية بسبب مدى وحقل التطبيق - نحو تأمين حماية فعالة للجنس البشري وبيئته على هذا الكوكب. ومع ذلك لا تزال امامنا رحلة طويلة.

ان الارتباط الوثيق الذي توطد باحكام بين التنمية العالمية والحماية البيئية هو العنصر الجديد الذي قدمه هذا المؤتمر. ان حصيلته الرئيسية تتعلق بالوعي والتعبئة الامر الذي لا يثمر بالضرورة خلال السنوات البضع القادمة بل في المستقبل البعيد. وان غياب النتائج الباهرة لا يلغي الاهمية الفعلية لمؤتمر ريو باي شكل من الاشكال. خلال مداورات المؤتمر اعد عدد من النصوص (الملزمة قانونيا، مثل الاتفاقين، ام لا) صادقت عليها 178 دولة (104 دولة بالنسبة للاتفاقيات) وذلك على الرغم الانتقادات الموجهة اليها. واتاح المؤتمر كذلك لجميع الافراد والمؤسسات ذات العلاقة الفرصة لكسب خبرة عميقة تتعلق بالقضايا الفنية والتنظيمية والسياسية، ضمن امور اخرى.

لا شيء يمكن ان يبقى على ما كان عليه قبل مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية. وعلى الرغم من ان الحكم على النتائج يتطلب مرور الوقت الكافي الا انه لم يعد باستطاعة احد ان يتذرع باهمال المشاكل ومسبباتها وتدخلها. فلقد تم اطلاق منهج التغيير مما يجعل مرحلة «ما بعد - ريو» عنصر للامل والعمل وبالتأكيد ليس للرضا الذاتي. ان مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية قد اطلق العنان لبعض القوى

نتيجة للنظرة غير الواقعية حصلت فترة من الحماس الزائد اعقبتها فترة اخرى من تبدد الامل ولذا فمن الطبيعي جدا ان نتساءل: «ماذا يعني مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو لسكان البحر المتوسط؟» لنحاول اعطاء بعض الاجوبة القصيرة الموجزة:

اولا، وقبل كل شيء، دعا مؤتمر ريو الى التعاون والتضامن بين جميع دول المعمورة. ان دول البحر المتوسط مستمرة بتطبيق هذه المبادئ منذ 1976 على المستوى الاقليمي - اي حوض البحر المتوسط - وقد ابصرت نتائج حقيقية، والفضل يعود الى المبادرة والمساهمة القيمة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة.

ثانيا، لقد اصبح واضحا، من خلال البرامج التي اطلقها برنامج الامم المتحدة للبيئة، وجود اعتماد متبادل بين الاشكال المختلفة للتنمية وحماية البيئة. ولقد ادمجت هذه الفكرة كذلك في برنامج خطة عمل البحر المتوسط منذ البداية: اعدت الخطة الزرقاء و خطة العمل للامور ذات الاولوية انسجاما مع هذا الخط. ومع ذلك قدم مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية مجال اوسع للتطبيق.

ثالثا، انشاء انظمة تمويل جديدة وتنسيق انظمة التمويل الموجودة حاليا لتطبيق «البرنامج 21». الامر الذي يزيد من احتمالات بلورة المشاريع ضمن اطار خطة عمل البحر المتوسط شرط توفر الاستعداد والتخطيط المناسبين. ان هذه الاحتمالات هي اكثر من مجرد نظريات بالنسبة لدول البحر المتوسط التي اعتادت على التعاون واطلاق المشاريع المشتركة حيث يلزم.

رابعا، ان ما يدعى «روح مؤتمر ريو» لا يمكن له الا المساهمة للمموسة في تعزيز الارادة السياسية - التي جرى التعبير عنها دونما انقطاع منذ 1976 - وكذلك زيادة الوعي والادراك البيئي والتي هي امور بالغة الاهمية لتحقيق الخطط والنشاطات التي صادقت عليها دول البحر المتوسط بشكل مشترك.



ستحل عام ١٩٩٥ فرصة مناسبة للعرض الاول لمثل هذه الخبرة التي يتحلّى بها البحر المتوسط على بقية سكان العالم.

ان مؤتمر ريو اقنعنا بإمكانات اعادة توجيه النشاطات البشرية بدون تجاوز العديد من الحدود الخطرة التي تهددنا الان، اذا توفرت الوسائل المالية والتكنولوجية الملائمة. الا انه من الضروري اعتماد اخلاق جديدة لحل المشاكل تقوم على السلام والعدل والمساواة والتضامن والتعاون والتخطيط والتنمية المنسجمة مع الطبيعة والاقتصاد والمحافظة على الموارد واعادة استعمالها. ان الخبرة الثمينة المتوفرة حاليا لدى منطقة البحر المتوسط انما تشكل الضمانة للتحرك في ذلك الاتجاه.

قال السيد موريس سترونج «ان النجاح الحقيقي لقمة الارض سيقدر فيما تفعله الحكومات والاعمال والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والافراد». اذن، الامر متروك لنا لنقرر المعنى الذي ينطوي عليه مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية للبحر المتوسط والمساهمة في تحويل قراراته الى افعال.

من العوامل البيئية وكذلك عدد لا يحصى من الاختلافات وتعارض المصالح على مستويات عديدة.

وفي هذا النطاق قد ترغب بلدان البحر المتوسط ايضا بالنظر - كجزء من مشروع تجريبي كهذا في الاقتراح الذي تضمنه تصريح رئيس الوزراء اليوناني الذي وزع كوثيقة رسمية اثناء مؤتمر ريو والذي يوجي بتوسيع خطة عمل البحر المتوسط لتشمل وقاية غابات البحر المتوسط مع اعداد مسح ودراسة للمزايا الخاصة للنظام الايكولوجي لغابات البحر المتوسط واقامة قوة خاصة لمكافحة الحرائق على مستوى البحر المتوسط.

ويمكن كذلك استعمال الصيغ الاضافية الموجودة مثل التعاون الاوروبي - البحر المتوسطي لهذه الغاية.

اننا على اقتناع بإمكانية طرح العديد من الافكار ودراستها ضمن اطار العمل المناسب لغرض بلورة مجموعة بحر متوسطية من المشاريع التجريبية الاضافية انسجاما مع قرارات مؤتمر ريو. واذا كان الامر كذلك فقد تكون الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الامم المتحدة والتي

- كيف يمكن المباشرة بالاصلاح التقني مستهدفين الانتاج النظيف وحماية البيئة البيولوجية والحضارة عبر التخطيط القائم على مبدأ الوقاية والادارة الحكيمة لجميع المصادر والمشاركة الاجتماعية.

- ما هو الهيكل الاداري الجديد الذي يعالج بشكل اكثر فعالية مشاكل الكوكب المترابطة مع المشاكل المحلية والاقليمية ويشرك، رسيما من الان فصاعدا، «حلفاء» جد لحماية البيئة هم تحديدا المنظمات غير الحكومية وجميع الشركاء الاجتماعيين ذوي العلاقة؟

ان البحر المتوسط يمكن ان يكون الموقع المثالي لتنفيذ حصيلة مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ويمكن ان يصبح نموذجا بارزا لـ «الشراكة العالمية». اولاً، المنطقة لديها اطار العمل القانوني اللازم (اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها الملحق بها) ولديها ايضا خبرة طويلة مثمرة في ميدان تبادل الافكار والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

بالاضافة الى ذلك يمكن للمرء اعتبار البحر المتوسط صورة مصغرة لكوكب الارض تتصف في ذات الوقت بغنى مكثف

نجاح خطة عمل البحر المتوسط بشير جيد لنجاح مؤتمر ريو

يوري مارينوف،
استشاري، اسرائيل

الخطة الاولى الى البحر المتوسط بمشاركة اسرائيل على قدم المساواة. فكرت في داخلي «هل يمكن ذلك؟» فيلادي ليس لها علاقات مع ثمان دول على الاقل من دول المنطقة. وتعهد السيد طلبة الذي كان على وشك ان يصبح المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة بالحصول على موافقة بقية البلدان الاخرى، وتمكن من جمع ١٦ من البلدان الساحلية الـ ١٨ في برشلونة عام ١٩٧٦ لغرض الاتفاق على خطة عمل وبعد ذلك بعام واحد عقدت الاتفاقية واول بروتوكولين. قلة من الناس ادركت ذلك لحين افتتاح مؤتمر السلام في الشرق الاوسط الذي عقد في مدريد عام ١٩٩١. ان خطة عمل البحر المتوسط كانت

منظمات عالمية مهمة مثل برنامج الامم المتحدة للبيئة. وحيث انني تابعت هذه العملية بشكل يومي فقد كنت قادرا على فهم مدى اهمية التعاون في المساعدة على التغلب على المعوقات - السياسة، الاقتصادية، الحضارية - الامر الذي اعتبر متعذرا في البداية.

تعود مشاركتي في خطة عمل البحر المتوسط الى ما قبل اعتمادها الرسمي. فقد زار موريس سترونج (السكرتير العام لمؤتمر ريو. والذي كان عنئذ المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة) اسرائيل لمناقشة مشاكل البحر المتوسط. واعلن عن المباشرة في «برنامج البحار الاقليمية» حيث خصصت

في شهر حزيران (يونيو) السابق وعندما كنت لا ازال مدير عام في وزارة البيئة الاسرائيلية طلبت مني نشرة «امواج المتوسط» وكذلك عدد من الاشخاص المسؤولين عن البيئة في البحر المتوسط الاعراب عن شعوري فيما يتعلق بنتائج مؤتمر ريو. وسأضيف الان لمسة شخصية على ملاحظاتي لانني تقاعدت من المهمات الرسمية. ان «قمة الارض»، بنظري هي قبل كل شيء، تأكيد لما خبرناه جماعيا ضمن نطاق خطة عمل البحر المتوسط خلال الـ ١٧ سنة الماضية. ان الترويج لقضية البيئة في المنطقة لم يكن خال من الاوجاع. فقد كانت حصيلة عمل متواصل عميق نفذته الخبراء والسياسيون والسلطات المسؤولة في



مرجع يمكن استغلاله سياسيا.

وزارة الاشغال العامة والنقل الاسبانية

(مقتطفات من وثيقة رسمية تلخص الاستنتاجات الرئيسية).



الفضلات... الخ» والوسائل او الادوات الضرورية للتنفيذ مثل الانظمة المالية ونقل التكنولوجيا والتنمية المؤسساتية والوسائل القانونية... الخ.

ان المستقبل والكفاءة العملية لتلك البرامج يمكن قياسها بمدى التفاصيل التي انجزت في كل حقل وباحتمال تحويلها المضطرب الى نصوص ملزمة.

ان المصادر المالية المقدرة اللازمة لتنفيذ «البرنامج ٢١» هي دليل على الطموح. فثقل الاموال تتجاوز ١٢٥ بليون دولار للمساعدة الخارجية تدفعها الدول المتقدمة، وهو مبلغ اكثر بكثير من «مساعدة التنمية الرسمية» الفعلية (٥٠٠٠٠ مليون دولار) على الرغم من قرب من المبلغ المتوفر ان تم تحقيق الهدف المتمثل بـ ٠,٧٪ من اجمالي الانتاج الوطني. ان هذه الارقام الواردة في «البرنامج ٢١» هي اهداف من المفترض انجازها في «اقرب فرصة ممكنة».

وفي الاجمال فان نصوص التسوية السياسية العالمية وخصوصا «البرنامج ٢١» ليست ملزمة ولا تحتوي على اتفاقيات فيما يتعلق بالمصادر المالية المفترض ان تقدمها الدول المتقدمة الا انها تمثل مرجعا يمكن اسغلاله سياسيا. وبلاضافة الى ذلك انها تتيح تحديد البرامج والفعاليات الواجب تمويلها او شجبها استنادا على مراجعات دورية. لا السياسات الوطنية ولا الحوارات او التوجهات الاقليمية او السياسات العالمية القطاعية ستبقى كما هي بعد مؤتمر ريو لانه

نادرا ما تم الاعداد لاجتماع ما بهذا الشكل المطول وبمثل هذا الجهد وجرى التكهن بحصول هذه التأثيرات على المستقبل مثلما حصل لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية. وعلى العكس ما كان المفروض باجتماع يمثل هذه الابعاد ان يسبب هذا القدر المحدود من المناقشات سواء كان ذلك من قبل المدافعين او المنتقدين الذين ركزوا فقط على نجاح او فشل المؤتمر ذاته.

ومما لا شك فيه هو ان مؤتمر ريو عام ٩٢ قد صاغ بشكل رسمي بنود الحوار الذي افتتح في ١٩٨٤ الموضحة في تقرير لجنة برنلاند المعنون «مستقبلنا المشترك» والذي نشر في ١٩٨٧. طرحت هذه الوثيقة مفهوم / هدف «التنمية السليمة» ووضعت البيئة في لب الحوار عن المستقبل ملزمة ايانا تحويل او توجيه جميع تساؤلاتنا الراهنة (عدم التوازن بين الشمال - الجنوب، انحطاط وتضائل المصادر الطبيعية) والتوقعات المستقبلية الى الاتحاد الذي لا فكك فيه بين البيئة والتنمية.

ان النتائج الرسمية لمؤتمر ريو محتواة ضمن نصوص تنم عن تسوية سياسية عالمية مقبولة عموما من قبل ١٧٥ دولة مشاركة («اعلان ريو»، «البرنامج ٢١» و «اعلان مبادئ الغابات» ووثائق اخرى ملزمة قانونيا للدول التي وقعتها وابرمتها «اتفاقية تغير المناخ»، «اتفاقية التنوع الاحيائي»). يجدر ان نضيف الى هذه الوثائق تسويات محددة لها طبيعة سياسية حققتها بعض الدول (مثل اسبانيا) او مجموعة من الدول (مثل المجموعة الأوروبية).

ان اعلان ريو ينطوي على اعتراف عالمي بمبادئ المسؤولية المشتركة، رغم اختلافها، لجميع الدول، وهو ينطوي كذلك بان على الدول المتقدمة القبول بمديونيتها البيئية وانه على الدول جميعا الاقرار بتحديات في ممارستها السيادة الوطنية بسبب التأثيرات المحتملة على البيئة. وينطوي ذلك، اكثر من اي شيء اخر، على اعتماد السياسات البيئية الامثل مثل «من يلوث يدفع» او «الانتباه» او «الاحتراس»... الخ.

ان اعلان ريو هو نص متوازن والذي وان لم يرضي تماما اي احد، ادى حاليا الى حصول تأثيرات مباشرة ويمكن اعتباره قيد العمل بخلاف تشكيلة قاعدة يتطور فيها قد ما او يتحول الى «ميثاق الارض» الامر الذي ستتولى سكرتارية المؤتمر تدشينه في الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الامم المتحدة في ١٩٩٥.

اما بخصوص «البرنامج ٢١» فهو نص مفاهيمي واساسي يحل شكله الانشائي العديد من الحقول التي تؤثر على التنمية والبيئة من الكفاح ضد المجاعة وضرورة انبعاث انماط استهلاك جديدة الى تقوية المنظمات غير الحكومية والنظر في مشاكل قطاعية او محددة «الجو، الغابات، التنوع الاحيائي، المحيطات،

الاجراء الوحيد الذي تحدث خلاله الاسرائيليون مباشرة وبشكل ودي مع ممثلين من دول عربية. ان احدى النتائج الرئيسية لخطة عمل البحر المتوسط عبر كل تلك السنوات هو انها خدمت كمنبر للعلاقات المهنية بين دول لديها انظمة مختلفة. انا لا اعرف اي منظمة اخرى في العالم حيث امكن تطوير مثل هذا التعاون ضمن سياق بهذه الدقة. وفي تشرين اول (اكتوبر) ١٩٩١ عندما جرى انتخابي لمنصب مقرر لمكتب الاطراف المتعاقدة في اجتماع القاهرة، كممثل لاسرائيل، كان ذلك بالنسبة لي بمثابة تأكيد لنهج التفكير هذا.

لقد سألني العديد من الناس خلال السنوات الـ (١٧) الماضية عن نظرتي الى خطة عمل البحر المتوسط. ولا يخفي على احد من انه تم الاعراب، بين حين وآخر، عن نقد لاذع لكفائتها. الا اننا اذا ادخلنا في الاعتبار القيود التي تفرضها الميزانية المحدودة وتعتيد واهمية المشاكل فسيبدو لي ان نشاطها وانجازاتها هو نجاح حقيقي. اود هنا ان اعرب عن تقديري لرجلين كانا بمثابة المؤسسين، هما الدو مانوس المنسق الاول لخطة عمل البحر المتوسط (لغاية ١٩٩١) والذي عرف كيف يحزفها الى العمل ويقودها بكل براعة، وستيفان كيكس الذي كان القوة المحركة وراء «برنامج البحار الاقليمية» بمجمله.

هذا هو تقيمي لخطة عمل البحر المتوسط. لكن قد يسأل البعض، ماذا عن مؤتمر ريو ضمن كل هذا الكلام. حسنا، انا اعتقد باننا نواجه اليوم عصرا جديدا. اصبح من الواضح خلال الاستعدادات لمؤتمر الارض بان حماية المصادر الطبيعية للكوكب هي المسألة الأكثر إلحاحا ولم تعد مجرد الهم الشاغل لخبراء معيذين. ان الشيء الوحيد الذي ترك لنا لنعمله، اذا اردنا النجاة على هذه الارض، هو ان نتابع وعلى متسوى عالمي المسار الذي تمكنا من اختراعه واتباعه بشكل متواضع وبوسائل محدودة ضمن خطة عمل البحر المتوسط لبيان ما يمكن ان يحصل عليه بالنية الحسنة. وبمناسبة انتهاء مشاركتي الرسمية في خطة عمل البحر المتوسط ومكتبها اود ان انقل الى السيد بوسوتيل وعائلة خطة العمل الرائعة والى موظفي وحدة التنسيق ومراكز النشاطات صادق تمنياتي بالنجاح. ان اتفاقيات ريو يجب ان تشكل حافزا جديدا لمجمل المنطقة. وانا على يقين من ان جميع الدول الساحلية تشارك هذا الشعور.



محكوم علينا بالنجاح

بروفسور فريدرك برياند

اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر المتوسط، موناكو

وضعها رئيسنا لمنطقتنا بمناسبة مؤتمر ريو: ١ - نقل الاساليب والتقنيات الملائمة، من الشمال الى الجنوب، خصوصا في مجال الاحياء البحرية وإعادة تقويم التوازنات الساحلية المختلة والادارة الرشيدة للمناطق المحمية وقياس مستويات التلوث والتحكم بها والمعرفة الاساسية للانظمة الايكولوجية.

٢ - اقامة نظام مراقبة واقعي للتلوث البحري بدمج احدث طرق التحسس عن بعد مع رادارات الاقمار الصناعية. ان نظام كهذا والذي تقوم بتطويره اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر المتوسط للهيدروكربونات (مشروع تجريبي) سيربط بوسائل التدخل الفوري للوكالات المتخصصة ويقدم وسيلة فعالة لتحذير الملوثين ومقاومتهم.

٣ - اعداد اتفاقية عمل تخص حماية المناطق المهددة الواقعة في المياه الدولية. سيتم تحديد مثل هذه المناطق حسب اهميتها الايكولوجية ومدى تهديدها من قبل الانسان. هذه الاتفاقية سوف لا تأخذ شكل فرض طريقة صارمة للحماية بل تبني ادارة مرنة متكاملة تضمن التعايش المشترك القابل للاستمرار بين المصادر البحرية والنشاطات الاقتصادية (اصطياد الاسماك، النقل، التعدين، السياحة... الخ) استنادا على التعاون الوثيق بين مختلف المعنيين.

٤ - انشاء «مكتب ارتباط دولي» في امارة موناكو يعهد اليه على وجه الخصوص تحديد الاستعمالات الثنائية ونقاط الضعف والاحتياجات الأكثر اهمية اللازمة لتطبيق الاتفاقيات المختلفة المتعلقة بالبحرين المتوسط والاسود. ولكي تكون هذه المنظمة مؤسسة فعالة يجب أن تتمتع بكل من الاستقلال التام في العمل والتعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة. وفي الختام فقد حكم علينا بالنجاح بكل وضوح.

هنا والآن. اذا لم نتمكن من ادارة بحر موصل (Mare Nostrum)، هذا النظام الايكولوجي الذي تتقاسمه عشرين دولة (فقط) والذي استعملناه لفترة طويلة والذي نعرفه افضل مما يعرفه غيرنا، ادارته بطريقة منصفة قابلة للاستمرار فما هو الامل الواقعي الذي يمكن يحدونا على ادارة بيئة الكوكب برمته بكل تعقيداتها؟ ان التطوير السريع لآلية مالية صحيحة ملائمة لتنفيذ عملية كهذه هو امر ملح. انني، بهذا الصدد، احبذ اقامة «بنك اقليمي لتنمية البحر المتوسط».

ظهر البحر المتوسط، في سياق مؤتمر ريو وكأنه احدى مناطق العالم الأكثر نموذجية وعرضة للخطر في ذات الوقت. فهو نموذجي بسبب موقعه الجيوسياسي - تحيطه ثلاث قارات - وحقيقة كونه مهددا لحضارات عديدة ولديه تاريخ طويل وغني من التبادل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. انه رمز عالمي بارز لتعايش «ناجح» امتد الالف السنوات بين النظام الايكولوجي والبشرية. لذلك فهو يشكل مثالا عن الاحتمالات والمناقب الفعلية في فكرة «التراث الطبيعي المشترك» التي تتسم بالتجريد عادة. بيد أنه كذلك بحر ضعيف بشكل استثنائي وضحية اختلال التوازن المتزايد الحاصل حديثا والذي من شأنه قطعاً تهديد الصلة الحرجة بين السكان والبيئة والتنمية. انها منطقة تحتاج، بسبب وعلى الرغم من تجزئتها السياسية والاقتصادية، الى دراسة الانتقال نحو التنمية السليمة بسرعة. وفي الحقيقة تتركز في البحر المتوسط، الذي يشكل حوالي ١٪ فقط من العالم، اغلب المشاكل التي جرى بحثها في ريو: انحلال البيئة المتسارع - خصوصا في المناطق الساحلية - التلوث عبر الحدود، الانفجار السكاني والسياحي، تباينات اقتصادية كبيرة، قلة وسائل مراقبة وادارة البيئة، قلة او انعدام المعلومات. وعلى المستوى الاقليمي توضح هذه النقاط، من بين نقاط اخرى، بشكل كامل التحديات الهائلة التي عرضتها معظم الدول في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية وجرى الاتفاق على التصدي لها قبل حلول القرن القادم. وعلى الرغم من أن مؤتمر ريو قد اظهر نمو الوعي العالمي فيما يتعلق بترابط البيئة مع التنمية فان ذلك ليس مجرد نجاح بسيط، بصرف النظر عما يقوله بعض الساخطين. فقد دلت الخبرة والواقعية ضرورة تنفيذ حلول فعالة. ويبدو البحر المتوسط في هذا السياق وكأنه المنطقة الملائمة على وجه الخصوص لان تكون الاقليم الرائد لتطبيق المبادئ التي طرحت في مؤتمر ريو. واثاء مؤتمر قمة ريو كانت البيئة البحرية، بشكل عام، مستترة في كلمات رؤساء الدول. وان الخطاب الذي القاه الامير رينه امير موناكو ورئيس اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي والذي تركز بشكل اساسي على هموم لجنتنا المتعلقة بالبحر المتوسط كان واحدا من الاستثناءات النادرة. لذلك اصبح من الضروري اعادة ذكر المبادئ الاربعة التي

توجد الان نصوص مشتركة يمكن العودة اليها. ومن بين النصوص الملزمة، تبين «اتفاقية تغير المناخ» الحلول الوسط العامة فيما يتعلق بقوائم المواد المنبعثة والتأثيرات الضارة للمواد المنبعثة وتطوير خطط لمكافحة المواد المنبعثة. هذا وتود المجموعة الأوروبية وغيرها من الدول المتقدمة حل هذا النقص بالتسوية اعتمادا على البروتوكولات التي جرى التنبؤ بها في الاتفاقية. ومع ذلك فان النص الحالي يتيح الان احدث تقدم مهم وان قرار التسوية هو مسألة وقت فقط كما هي حالة الاتفاقيات الحديثة الاخرى (اتفاق جنيف حول التلوث الجوي عبر الحدود واتفاق فيينا حول حماية طبقة الأوزون). وتبقى مسألة تحسين آلية التمويل معلقة ايضا.

ان «اتفاقية التنوع الاحيائي» مصابة بالخلل ايضا (قلة القرارات لاعداد قوائم بالمناطق البيوجغرافية والاجناس المهمة، عدم كفاية الآلية المالية) لكن، مرة اخرى، تحتوي الاتفاقية ذاتها على الآليات اللازمة لتحسينها والتي وعد المجتمع الدولي والحكومات الاعضاء بالمساهمة فيها. وعلى قدر تعلق الامر باسبانيا فان التسويات التي تم التوصل اليها انما تقع ضمن السياسة التي دافعت عنها المجموعة الأوروبية. وبالإضافة الى ذلك واثناء مداخلة وزير الاشغال العامة والنقل جرى التأكيد على عرض مدينة «سيفيل» لتكون مقرا لسكرتارية «اتفاقية التنوع الاحيائي».

وباختصار فان فترة «ما بعد - ريو» قد بدأت ببرنامج غني: اطار عمل مفاهيمي يؤمنه «اعلان ريو» و «البرنامج ٢١» للمستقبل، على الرغم من كونه عرضة للتحسين وهو برنامج متماسك وشامل رغم ان تقدمه الحقيقي يعتمد على المصادر المالية او تبدلات محتملة في التدفق الاقتصادي. اتفاقيتان ملزمتان لا تزال تطبيقتهما وابعادهما غير معروفة، لكن الدول راغبة بتنفيذها بسرعة عبر توقيع بروتوكولات. واخيرا فان «اعلان الغابات» الذي لا تستبعد امكانية تحويله الى الاداة الأكثر الزاماً اذا ادركنا اهميته للاتفاقيتين المذكورتين اعلاه والتحصير والحفاظ على الطبيعة عموما وحماية المصادر الطبيعية.

اما فيما يتعلق بالنشاطات الفعلية التي تصورتها اسبانيا على المستوى العالمي والاقليمي فيجدر ذكر مايلي:

● منطقة البحر المتوسط - المغرب

انشاء مركز في اسبانيا لنقل التكنولوجيا في منطقة لا البحر المتوسط - المغرب. لقد طرحت الفكرة فعليا اثناء الجلسة غير الرسمية لمجلس وزراء البيئة الذي عقد في «استوريل».

● الامم المتحدة

اقتراح يتعلق باختيار «سيفيل» مقرا لآمانة اتفاقية التنوع الاحيائي. لقد جرى فعلا طرح هذا الاقتراح في اجتماع المجلس الحاكم لبرنامج الامم المتحدة في نيروبي في اذار (مارس) ١٩٩٢ واعيد طرحه حديثا، في نيروبي ايضا، في اجتماع لجنة التفاوض على الاتفاقية بالإضافة الى طرحه اثناء مؤتمر ريو ذاته.

اقتراح يتعلق باقامة معهد لادارة مصادر المياه.



مؤتمر ريو والمنظمات غير الحكومية

مايكل سكولوس،
رئيس مكتب البيئة الاوروبي

حصيلة مؤتمر ريو:

ان النتائج الرئيسية المهمة (او عدم النتائج) لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية كانت كما يلي:

١ - تبني «البرنامج ٢١» الوثيقة المهمة التي نوقشت وبحثت بشكل مضمّن طوال انعقاد المؤتمر وبالرغم من حقيقة ان البرنامج هذا لم يكن بالقوة التي رغبت فيها المنظمات غير الحكومية الا انه - لحد الان برنامج العمل الدولي الاكثر «عمقا» للتنمية السليمة للكوكب والذي تندمج فيه حماية البيئة.

٢ - تبني «اتفاقية تغير المناخ» والتي تهدف الى استقرار ثاني اكسيد الكربون المتولد من حرق الوقود الحفري (رغم اعتراضات معظم الدول المنتجة للنفط). تدعو الاتفاقية الى تقليل كبير بكميات ثاني اكسيد الكربون المنبعثة وغيره من غازات «الاحتباس الحراري» لمنع تأثيرات «الاحتباس الحراري». وهي - اي الاتفاقية - تشير ايضا الى الوسائل المالية اللازمة لتحقيق الاهداف.

٣ - تبني «اتفاقية التنوع الاحيائي» - رغم الاعتراضات الابتدائية للولايات المتحدة الاميركية وبعض الدول الاخرى المتعلقة بالحفاظ والاستعمال السليم لجميع اجناس الارض من حيوانات ونباتات ونظمها الايكولوجية.

٤ - على الرغم من عدم التوقيع على اتفاقية عن الغابات الاستوائية بسبب اعتراضات ماليزيا وغيرها من دول العالم الثالث فقد تم

لقاء «المنظمات غير الحكومية»

ان «لقاء المنظمات غير الحكومية» الذي عقد في فندق جلوريا في ريو كان وثيق الارتباط مع المؤتمر الرسمي و «اللقاء العالمي ٩٢». لقد تضمن «لقاء المنظمات غير الحكومية» سلسلة من المناقشات والاجتماعات والمباحثات المتعلقة بـ «معاهدات المنظمات غير الحكومية» المعقودة حصرا بين المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والتنمية. هذا وقد حضر لقاء المنظمات غير الحكومية مئات من ممثلي تلك المنظمات.

الا ان مباحثات «اللقاء العالمي ٩٢» و «لقاء المنظمات غير الحكومية» كان لها اثر قليل او معدوم على المؤتمر الرسمي. وعلى العكس من ذلك فان المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والتنمية والتي اشتركت في الاجتماع الرسمي (حوالي ١٠٠ بين ٢٠٠ منظمة حضرت «مركز ريو») قامت بعقد اجتماعات تنسيق منتظمة واجرت مشاورات غير رسمية ونجحت بالتأثير على مباحثات المؤتمر من خلال المؤتمرات الصحفية والتوسط المنتظم.

ان الاجتماع الوحيد الذي عقد بين ممثلين حكوميين والمنظمات غير الحكومية كان ذلك الذي نظم من قبل مكتب البيئة الاوروبي وترأسه كل من وزير البيئة البرتغالي (رئيس المجلس الاوروبي للبيئة) والبروفسور م. سكولوس بصفته رئيسا لمكتب البيئة الاوروبي. وجرى خلال ذلك الاجتماع الذي شارك فيه عدد كبير من المنظمات غير الحكومية بحث الاتفاقيات الجاري مناقشتها وقامت المنظمات غير الحكومية بطرح عدد كبير من الاسئلة التي اجابها الوزراء مع تركيز خاص على مواقف المجموعة الاوروبية. وبمبادرة (MIO) والمكتب العربي للشباب والبيئة جرى تنظيم عدد من الاجتماعات غير الرسمية الصغيرة وحررت رسالة ارسلت الى جميع رؤساء دول وحكومات دول منطقة البحر المتوسط.

كانت تلك، لسوء الحظ، المبادرة الوحيدة المتعلقة بالبحر المتوسط. وبشيء من الرضى نستطيع تحديد بعض وجهات نظرنا في الكلمات الختامية لبعض القادة السياسيين لمنطقة البحر المتوسط.

تبني «اعلان» وجرت الموافقة على وجوب تحرير اتفاقية في السنة القادمة تتبعها اتفاقية عن التصحر.

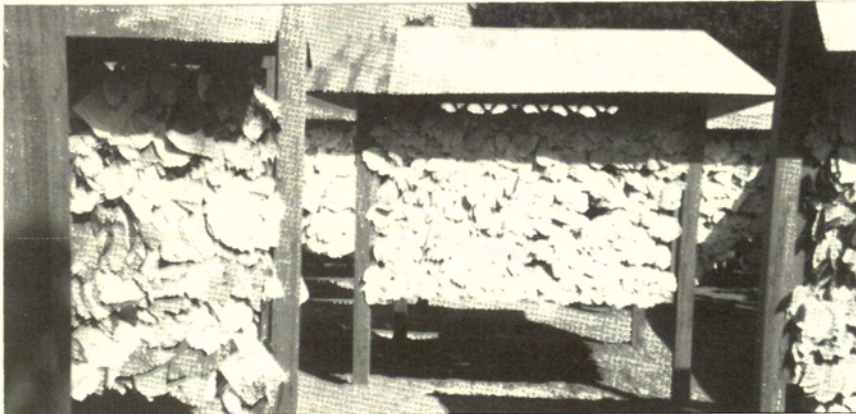
٥ - لم تعقد اتفاقية حول حماية البحر. الا ان حقيقة عدم التصديق لحد الان على قانون البحار الموجود حاليا قد تم بحثها وجرى التوصل الى اتفاق باعداد اتفاقية خلال السنتين القادمتين.

٦ - تبني «اعلان ريو» وهو مجموعة من ٢٧ مبدأ تضع الانسان في مركز اهتمامات نواحي كل من البيئة والتنمية.

٧ - جرى الاتفاق على ضرورة احداث سلسلة من التغييرات بالموارد المالية والمؤسسات لضمان متابعة مقررات مؤتمر ريو.

أ - المصادر المالية: ما ألقى على الطاولة كان قليلا نسبيا. اليابانيون كانوا الاكثر كرما والاميركان الاكثر شحّة. وقد كانت المجموعة الاوروبية تحبذ زيادة التمويل لمساعدة الدول النامية. اعيد تأكيد الهدف المتمثل بـ ٠,٧٪ من الانتاج القومي الاجمالي الذي وضع لعام ٢٠٠٠ (او «باقرب وقت ممكن بعد ذلك التاريخ» كما عدل من قبل المملكة المتحدة بدعم المانيا).

ب - التغييرات المؤسساتية: وافق المؤتمر بان تقوم «هيئة خاصة» من الامم المتحدة بمراقبة تنفيذ «البرنامج ٢١» والاتفاقيات المتبناة. وتكوين «لجنة خاصة» تشكل في كل دولة وتشارك فيها المنظمات غير الحكومية تكون مسؤولة عن مراقبة تنفيذ الاتفاقيات و «البرنامج ٢١» على المستوى الوطني وتحرر تقريرا سنويا يقدم الى الامم المتحدة.





اعتراف بالفشل مع بعض اسباب الامل

دميتيلا سيني،
السلام الاخضر الايطالية:

ما لم يقله مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية

شاركت منظمة السلام الاخضر في عملية مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية اعتبارات من مراحلها التحضيرية المبكرة موزعة اكثر من ٥٠ بحثا وتقريراً الى اللجان التحضيرية الاربعة (بريكوم) وعارضة وجهات نظرها حول ما يلزم على مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية عمله (او عدم عمله) ليعالج بمسؤولية القضايا المطروحة على جدول اعماله.

ان التحدي الذي واجه مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية لم يكن اقل من انقاذ الكوكب وقابليته على دعم الحياة البشرية - لاغتنام الفرصة واطلاق عملية التحويل الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي التي يحتاجها العالم بكل بساطة.

لقد كان مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية، للأسف، فشل تاريخي اذا نظرنا اياه عبر منظار عملية المؤتمر الرسمية مركزين على الاتفاقيات الخمس التي طرحت على طاولة البحث في ريو.

واخذنا بعين الاعتبار حدة المشاكل التي تعتزم تلك الاتفاقيات معالجتها لوجدنا ان المبادرات والنشاطات المقترحة هي شديدة الضعف او غير كافية للتصدي الفعال للارزمتين التوأم، البيئة والتنمية.

ان معالجة مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية لمسائل اساسية مثل المصادر المالية و التكنولوجيا تهدد بتفاقم مشكلتي الاقتصاد والتكنولوجيا التي من المفترض ان يخفف المؤتمر منهما.

وقد ساعد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية على تعزيز المؤسسات ذاتها، مثل البنك الدولي، التي ساهمت بشكل ملحوظ في المآزق الراهن. وعجز مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية كذلك عن التصدي الكافي لقضايا ملحة مثل ارتفاع الحرارة العالمي والقضاء الفضلات الخطرة في الدول الجنوبية وانماط الاستهلاك في الدول الشمالية والتجارب النووية.

اخيرا فشل المؤتمر في بيان مسؤولية بعض الجهات الرئيسية عن تدمير البيئة العالمية - الشركات العالمية وقوات العالم العسكرية.

ان القضايا العصبية للبيئة والتنمية لا يمكن حلها بليلة وضحاها أو بصيغ مبسطة أو بالشعارات وانه يتعذر مباشرة الجهود لانقاذ الكوكب - لانقاذ المحيطات والاجناس البحرية، لحماية الجو والغابات والاراضي الزراعية. ولتخليص العالم من المواد السامة والمشعة - ما لم تعالج قضايا الاصلاح الاساسية.

ركز مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية بشكل مناسب على ما يجب ان يفعله الشمال لمساعدة الجنوب على تحقيق تنمية سليمة بيئيا. وعلى الرغم من خطورة هذه القضية فان التركيز عليها اتاح للشمال تخطي او تجنب بحث الحاجة الملحة للتحويل نحو تنمية صحيحة ايكولوجيا في منطقته ذاتها. تكمن في قلب ازمة البيئة العالمية انماط واساليب من التجارة والاستثمار و «التقدم» التكنولوجي والاستهلاك جميعها خلقت وطورت ودعمت سياسيا من قبل حكومات وبنوك وشركات في الشمال تعمل مع نظائرها في الجنوب. ما لم يحصل تبدل في الشمال فان امال ومخاوف البشرية المتعلقة بالبيئة ستبقى دونما حل.

وبدون تغيرات اقتصادية وسياسية اساسية بكل من الشمال والجنوب فانه لا يمكن نجاة الارض وسكانها على المدى البعيد. ان غياب مثل هذه التغيرات هو الذي دفع بمنظمة السلام الاخضر الى وصف عملية المؤتمر الرسمي بالفشل. ان مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية قد حقق القليل جدا من التقدم - والتراجع في بعض الحالات - اذا جرى تقييمه على اساس ما كان ممكنا ومطلوبا على حد سواء.

«البرنامج ٢١» وخطة

عمل البحر المتوسط

يستحيل تلخيص تأثيرات «البرنامج ٢١» على خطة عمل البحر المتوسط بوضع صفحات فقط.

لذلك سنتفحص ادناه قضيتين رئيسيتين فقط من الفصل ١٧ الخاص بالبحر.

ادارة المناطق الساحلية المتكاملة

يقر الفصل ١٧ تماما بالحاجة الى تعزيز مشاريع «ادارة المناطق الساحلية المتكاملة» ويحدد طرق وقائية واحتراسية كأحدى الاولويات الرئيسية في تخطيط وتنفيذ المشروع.

يتوقع الان تطوير خبرة خطة عمل البحر المتوسط في المشاريع الاستكشافية في مجال ادارة المناطق الساحلية المتكاملة الى خطة عمل اقليمية لادارة المناطق الساحلية المتكاملة تدمج تدابير «البرنامج ٢١» مع الخصائص التي تمتاز بها منطقة البحر المتوسط. وتقوم بعدئذ الدول الساحلية بترجمة التوجيهات الاقليمية الى برامج وطنية التوجه وخلق الية واضحة لتنفيذها. ومن الممكن تقييم مثل هذه الجهود في المؤتمر العالمي لادارة المناطق الساحلية المتكاملة الذي يجب عقده قبل ١٩٩٤.

المصادر الارضية للتلوث البحري

ان التلوث الناجم عن مصادر ارضية هو، في كل الاحوال، التهديد الاكثر خطورة على صحة النظم البيئية البحرية والساحلية. ويتكون ذلك من مزيج مما تلقيه انابيب التصريف ومصادر الازرق بما في ذلك مياه الامطار المنسابة والتلوث الجوي، هذا المزيج الذي ينزل الاذى بعدد متزايد من الانظمة الايكولوجية الساحلية. وفي حين بدت الحكومات المشاركة في عملية مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية متفقة على خطورة المشكلة، تركّز الحوار عما اذا كانت طرق المعالجة الوطنية او الاقليمية او العالمية هي الافضل لمعالجة التلوث البحري الناجم عن المصادر الارضية وما هي المبادرات الجديدة اللازمة ان وجدت.

ان «نشاطات» «البرنامج ٢١» الذي دعي اليها في الفصل الخاص بالبحر والمتعلق بالتلوث البحري الناجم عن مصادر ارضية تشكل بعض الخطوات المفيدة الى الامام. اولاً، يدعو «البرنامج ٢١» كأساس للعمل المتعلق بالتلوث البحري الناجم عن مصادر ارضية، الى تنفيذ وسائل احتراسية ووقائية تتطلب، من بين امور اخرى، تبني تدابير احتراسية وتقييم التأثير البيئي وتقنيات انتاج نظيفة واعادة التدوير وفحص الفضلات وتقليلها الى ادنى حد.

ان النشاطات التي تمت الموافقة عليها في هذا القسم لها تأثيرات قوية على منطقة البحر المتوسط وبكونها واحدة من المناطق القليلة التي لديها اتفاقية عن التلوث الناجم من مصادر الارضية فان دول البحر المتوسط هي في موقع متقدم للبدء بالتنفيذ السريع



بعض من اخفاقات عملية مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

منظمة الصندوق العالمي للحياة البرية، جلاند، سويسرة.

ان المشاكل التي تواجه المناطق الساحلية واعالي البحار هي مشاكل معقدة وتحتاج الى جهود وطنية وعالمية منسقة لحلها ولوضع عملية استعمال البحار والمناطق الساحلية على الطريق السليم.

وعلى الرغم من وجود نطاق معين من العمل على المستوى العالمي الا ان العديد من المشاكل الراهنة يمكن التصدي لها بالشكل الافضل بزيادة الجهود المبذولة على المستويين الوطني والاقليمي ويجب على الحكومات الوطنية اعطاء اولوية أكبر بكثير للمناطق الساحلية والحضرية دون ان تنسى بان عدد السكان القاطنين في المناطق الساحلية في العالم سيبلغ ٧ بليون نسمة تقريبا بحلول عام ٢٠٢٠.

واثناء عملية مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية احرز بعض التقدم نحو تحديد المسببات والحلول المحتملة لبعض من المشاكل المتعلقة بتدمير البيئة البحرية من قبل النشاطات البشرية. وقد احرز قدر قليل جدا من التقدم بخصوص مسائل اخرى - مثل الادارة السليمة لمواطن اصطياد السمك والتدريبات البحرية والمناطق القطبية.

وان احد مواطن الضعف في نص «البرنامج ٢١» الخاص بالمحيطات هو الاخفاق في التعامل مع الحاجة الى الابرار العالمي لاتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بـ «قانون البحار».

وتتوطد اتفاقية «قانون البحار» وللمرة الاولى اطار عمل قانوني شامل وعالمي للبيئة البحرية. فهو يحتوي على مفاهيم مهمة متعددة بما في ذلك منع التلوث عبر الحدود وتقييم التأثير على البيئة وحماية مواطن الاحياء واخذ النظام الايكولوجي بالاعتبار والتحكم المتكامل بالتلوث. الا ان الاتفاقية لم تصبح نافذة المفعول كليا لحد الان. وقد فشل مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية كذلك بالتوصية بتمديد حظر اصطياد الحيتان لاغراض تجارية مضيقا الفرصة لاعطاء القوة الدافعة والاتجاه الصحيح للحوار المتعلق بالحيتان.

وبخصوص المسائل الاخرى الواقعة ضمن انتداب مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المتعلق بالمحيطات والمناطق الساحلية فقد جرت على الاقل مناقشة العديد منها لكن يلزم الآن العمل لضمان تنفيذها على المستويين الوطني والعالمي.

للسعي وراء استراتيجيات تنمية سليمة في الداخل والخارج.

ملاحظة اخيرة تتعلق بالتطور المخيب للأمال في اعداد الفصل المتعلق بالمحيطات من «البرنامج ٢١» الا وهو قرار الحكومات بحذف تواريخ عديدة في اجزاء البرنامج المختلفة. ان تحديد تواريخ مستهدفة هي مؤشرات مفيدة تدل على مستوى وطني ام دولي.



ما وراء ريو

على الرغم من فشل عملية مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الرسمي فان من الواضح ان لمؤتمر ساهم بشكل ملحوظ في الجهد الهادف الى اشراك الافراد والحكومات وجهاز الامم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وقطاعات اخرى في التحدي المتمثل بتحقيق تنمية سليمة بيئيا وعادلة اجتماعيا لجميع سكان كوكب الارض. ان تجربة مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ساعدت على زيادة وعي معظم المشاركين الامر الذي يحتاجه كل من يشارك بالجهد الجماعي لفهم مشاكل وحاجات وحقوق ومسؤوليات بعضهم بعضا حيث نكافح للعيش بتناغم مع هذه الارض المترابطة بشكل لا فكاك فيه. لقد تم بحث القضايا ويتقدم الكفاح الان الى الامام.

للبرنامج. يستهل باعطاء اسبقية اولى الى تقييم فعالية بروتوكول مصادر التلوث الارضي وتشخيص وسائل تعزيز العمل.

بدءا باعادة النظر بما تم الاتفاق عليه من «الاجراءات المشتركة» (خصوصا تلك التي تتعلق بالمركبات العضوية الهالوجينية) فانه على الاجتماع العادي القادم لاتفاقية برشلونة اعداد استراتيجية اقليمية تتماشى مع تنفيذ الاحتراس. ان هذا ليس بالشئ الجديد ضمن اطار خطة عمل البحر المتوسط، في عام ١٩٨٩ تبنت الاطراف المتعاقدة تماما الاسلوب الاحتراسي وتطبيقه الاول على «القائمة السوداء» لبروتوكول مصادر التلوث الارضية في ١٩٩١ حيث اتفق على تدابير تتعلق بالمركبات العضوية الفسفورية.

ان الاعتماد التام لاسلوب احتراسي فعال يجب ان يتضمن خطة لمنع كل ما من شأنه تهديد البيئة. سيلزم اعطاء الاسبقية لتلك المواد السامة والمداومة (غير المتلاشية) والتي لديها القابلية على التراكم في الاحياء واعتماد طرق انتاج نظيفة.

وبناء على ذلك يجب على «مدبول» التخلي عن اسلوب «الاستيعاب» القديم. يقوم هذا الاسلوب على الافتراض القائل بان لدى البيئة قابلية على تلقي كميات هائلة من انواع عديدة من المواد الصناعية وابطال ضررها. لقد ادى ذلك الى تركة من الانحلال البيئي تتخطى الحدود الوطنية وتلوث بشدة التربة والهواء والمياه الجوفية والانهار والمناطق الساحلية وعرض البحار.

ان اي برنامج اقليمي فعال لمنع والغاء التلوث من المصادر الارضية يجب ان تؤمن له اموال جديدة وازداقية من المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء لتعويض دول البحر المتوسط الاقل تقدما عن تكاليف التخطيط البيئي بالرغم انه لا يجوز النظر الى المصادر كنهاية بحد ذاتها.

ان تحويل المصادر الى الجنوب يجب ان يكون مصحوبا باعفاء الديون واصلاح انماط التجارة في نفس الوقت الذي يجب على الدول ان تكافح لخفض ميزانيتها العسكرية بمعدل ٥٠٪ او اكثر وتخصيص مردود ذلك



ما بعد ريو: البيئة والتنمية السليمة في البحر المتوسط

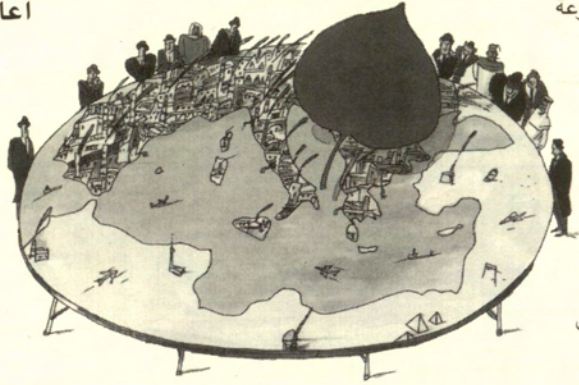
بمبادرة معهد «اسبين» الايطالي جولة - مؤتمر مصغر في البحر المتوسط

اعادة تقييم خطة عمل البحر المتوسط؟

درس الاجتماع النتائج المترتبة على البحر المتوسط من القضايا المهمة التي نظر فيها - او تجنبها - مؤتمر ريو مثل: التلوث البحري، الانفجار السكاني، التنمية السليمة والشركات، التنوع الاحيائي... الخ. هل من الواجب اقامة هياكل جديدة لبلورة التزامات مؤتمر ريو؟ لقد شغل هذا السؤال حيزا كبيرا من المباحثات.

شعر المشاركون، بشكل عام، انه من المحبذ اعداد «برنامج ٢١» للبحر المتوسط. هذا وقد افترح عدد معين من المشاركين بان تتولى خطة عمل البحر المتوسط هذا الدور وعقد اجتماع غير عادي للاطراف المتعاقدة لتقييم ذلك، مع بقاء اتفاقية برشلونة القاعدة القانونية للنشاطات الجديدة المتوقعة. وقد دافع السيد ام. دي مايكلس نفسه عن هذه الفكرة وقدم كذلك اقتراحات عديدة اخرى نالت دعم متفاوت من قبل المشاركين: ضريبة «على الكربون» لتقليل تأثير الاحتباس الحراري وتشكيل «مجلس اعمال» للبحر المتوسط (وهي فكرة اطلقها رئيس شركة ثي ان اي جبريل كاجلياري) وبنك الاستثمار البحر متوسطي. ويعتقد عدد ملموس من المدراء بضرورة الاستمرار بالهياكل القائمة حاليا وجعلها اكثر فعالية وعقلانية. ولقد حازت فكرة «شبكات العمل الاقليمية» على مساندة الكثيرين: تبقى مسألة اغناء وتقوية شبكات العمل او خلق شبكات بين المدن والمواقع ذات الاهمية الخاصة والمحميات وحتى بين الشركات.

وبشكل عام، كشف اجتماع «دافني» عما نلاحظه في اماكن اخرى من العالم: اي ان اولئك المسؤولين عن الشركات يتمتعون بحساسية شديدة نحو حماية البيئة واثبتو ضمن هذا السياق حيازتهم على خيال ورغبة في الابتكار الامر الذي يحسدهم عليه كثير من السياسيين.



٤٢ سنة من الحوار على ارفع مستوى

ان معهد «اسبين» الايطالي، كما يوحي بذلك اسمه، هو الفرع الايطالي لمعهد «اسبين» الذي تأسس في «اسبين» (كلورادو، الولايات المتحدة الاميركية) في ١٩٥٠ من قبل مجموعة من المثقفين ورجال الاعمال الاميركان. ومنذ ذلك الحين فرضت هذه المنظمة نفسها على المسرح العالمي بسبب تفوقها وجديّة الاجتماعات التي تنظمها بين المدراء الاقتصاديين والسياسيين والمالين والفنانين. وخلال تلك السنوات المنصرمة كرس معهد «اسبين» الايطالي مؤتمرات عديدة للبحر المتوسط عقد واحد منها في القاهرة في ١٩٨٩ حيث امنت المواد اللازمة لاعداد التقرير المعنون «البحر المتوسط: ادارة المسائل البيئية»، ويحاول معهد «اسبين» التشديد على الاختلافات لانه يؤمن بان الابداع يزدهر في التنوع. ان اعتماد قواعد عمل خاصة - مثل المباحثات «غير المقررة» والسرية المتعلقة بتبادل وجهات النظر واسلوب الطاولة المستديرة المستعمل لتشجيع التفاعلات الشخصية والعدد المحدود من المساهمين - قد اتاح للمدراء من جميع انحاء العالم اجراء مباحثات مثمرة ممكنة اياهم من اتخاذ القرارات. واثناء مباحثات «دافني» عقد ام. مايكلس مؤتمرا صحفيا شكل جزءا من الاستنتاجات الرئيسية. ان حضور عدد كبير من الصحفيين في الممرات اثناء الجولة اتاح، من خلال المقابلات مع المشاركين الرئيسيين، اعطاء فكرة عما قيل.

يندر ان جمع البحر المتوسط سوياً مجموعة كهذه من الشخصيات. فبعد شهر واحد من مؤتمر ريو جرت المباشرة بسلسلة من المباحثات الاقليمية حول نتائج «قمة الارض». فقد نظم معهد «اسبين» الايطالي اثناء الفترة الواقعة بين الثالث والخامس من تموز (يوليو) ١٩٩٢ مؤتمر على شكل جولة مصغرة على ظهر السفينة «دافني» ابتداء من جنوة في ايطاليا الى بورتو - فيتشيو في كورسيكا (فرنسا).

شارك بتلك الرحلة ستة وزراء للبيئة (كان من بينهم الوزير المصري م. عاطف عبيد الذي هو كذلك رئيس مكتب الاطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة) ومدراء عدد كبير من الشركات العالمية الشهيرة (اي. بي. ام، فيات، ثي ان اي... الخ) واعضاء في برلمانات دول البحر المتوسط ودول اوروبية و سالفينو بوسوتيل منسق خطة عمل البحر المتوسط ومايكلس باتسيه رئيس الخطة الزرقاء وجوزيف ويلر مدير برنامج «التكامل» لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية... الخ. وكان العدد الاجمالي اكثر من مئة شخص. هذا وقد تم تعزيز الاهتمام بالمباحثات عبر المساهمة المهمة التي اضطلع بها البلد المضيف من خلال كارلو ريبا دي مينا وزير البيئة الايطالي الجديد ومفوض المجموعة الاوروبية السابق الذي تسبب احداث ضجة قبل شهر برفضه الذهاب الى ريو. وقد كرر انتقاداته ثانية على ظهر السفينة «دافني» معتقدا بان نتائج مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية «كانت خادعة لكل من الدول الجنوبية التي لم تحصل على اية اموال وللدول الشمالية التي رفضت الزام انفسها». ان هذا التشاؤم قد جرى تلطيفه بحيوية وبلاغة جاني دي مايكلس رئيس معهد «اسبين» الايطالي ووزير الخارجية السابق الذي ساهم بشكل فعال في المقترحات والافكار لاطلاق جوهر مؤتمر ريو من هيكله النظري.



اجتماع معهد «اسبين» اثار انقاد الصحافة الملحوظ



«بقليل من الجهد الاضافي ويتحقق اتصال الشمال - الجنوب»
صورة نشرتها جريدة «ليموند».

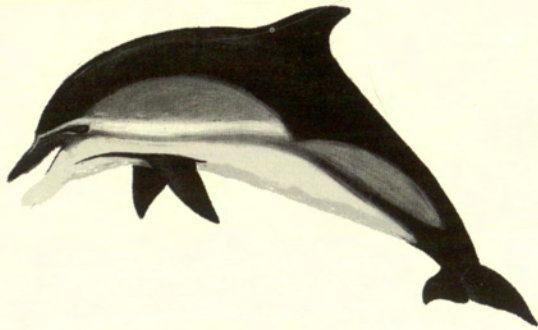
والجنوبية المختلفة: فمن الطموحات الفرنسية الخاصة بالكفاءة الى التنمية الاسبانية المتسارعة ومن الصراعات الجزائرية الى ياس مصر المتزايدة السكان التي تشهد انحسار تربتها الخصبة عام بعد عام...» وتورد الصحيفة في ختام مقالها مقترحات ريبادي مينا «تنفيذ التزامات ريو يعني تحسين نوعية المساعدة بتقويم المديات التي افصح عنها في «قمة الأرض». من الضروري مواجهة خطباء المؤتمر الدولي بمسؤولياتهم. يجب عقد مؤتمر ريو اخر ابتداء من «محظورات» هذه القمة، من التهديدات الخطيرة التي تم تجنبها مثل قضية السكان». اما بالنسبة الى صحيفة «كوريير ديلا سيرا» فانه «كان لمؤتمر ريو تأثير مزدوج: خدع أولئك الذين تمنوا تبلور العمل أي الانعطاف نحو التنمية السليمة. حسنا، فإن منظمي اللقاء - الجولة شددوا على أن البحر المتوسط يمثل المنطقة - المثالية للبدء بتطبيق المبادئ والبرامج التي تبقى بخلاف ذلك مجرد ممارسة نظرية. لقاء «اسبين» خاص بالبحر المتوسط الذي يمكن ان يستفيد من بنك «استثمار للبحر المتوسط «مجلس أعمال» للبحر المتوسط.

جديدة «بل لنشكل شبكات عمل بين المدن والمواقع ذات الأهمية الخاصة والمحميات والباركات الطبيعية». وتختتم «ليموند» مقالها قائلة: «ان مؤتمر ريو ربما لم يتمخض عن قرارات مهمة، الا انه تسبب بإثارة عدد كبير من الحوارات في الارقوة الرئيسية والوزارية والتجارية. وفي هذا الصدد فإن اجتماع «اسبين» اوضح بشكل تام صعوبة التفكير بالادارة العالمية للبيئة والتنمية حتى لجزء صغير من الكوكب».

وعلقت الصحافة المحلية الايطالية بشكل مسهب على واقعة كانت أحداثها تدور في ايطاليا برئاسة وزير الخارجية الايطالي السابق وبمشاركة مدراء الشركات الرئيسية أو ممثليهم لشؤون البيئة (مثل مفوض المجموعة الأوروبية السابق للبيئة ريبادي مينا الذي تم تعيينه وزيرا للبيئة قبل الاجتماع بوقت قصير أو جورجيو رفلو الذي حل ريبادي مينا في منصبه). ولاحظت صحيفة «لا ريبوبليكا» بأنه تتعارض في منطقة البحر المتوسط الانماط الشمالية والجنوبية أو بالاحرى الانماط الشمالية

اوردت الصحافة العالمية المقترحات التي طرحت في اجتماع معهد «اسبين» والمناقشات التي رافقتها أثناء الجولة المصغرة. وقد شددت جميع الصحف بأن ذلك اللقاء مثل المحاولة الأولى لوضع اطار عمل لما «بعد مؤتمر ريو» في البحر المتوسط. فقد قالت صحيفة «الفايننشال تايمز» تحت عنوان مثير هو «مسألة غرق او غوم» وبالإستشهاد بالارقام الرئيسة المتعلقة بتلوث البحر المتوسط: «شاهد المندوبون قليل من العلامات الدالة على المواد الكيميائية الا ان الابحار من جنوة، ميناء النفط الرئيسي في ايطاليا، قد مكنهم من الاطلاع المباشر على واحد من اكبر اخطار التلوث التي أبتلى بها البحر المتوسط. وليس من المدهش كون المباحثات مستقيضة حول المشاكل موجزة حول الحلول. ومهما يكن الامر، فإن المؤتمر ابزر عدد من مشاكل البيئة الاقليمية. وقد جرى التركيز بشكل رئيسي على الدور الحاسم لمؤسسات الاعمال الأوروبية في مساعدة بلدان البحر المتوسط الاكثر فقرا على الاستمرار بعملية التصنيع الاساسية لتأمين مصادر العيش لسكانها المتنامي بدون تدمير بيئتها والتراث المشترك الذي شكله البحر المتوسط ذاته. ودعا نفر قليل من الحاضرين بايقاف التنمية الصناعية في الاجزاء الاكثر فقرا في المنطقة. وحتى انصار البيئة المتحمسين قبلو الفكرة القائلة بأن الحاجات الاقتصادية التي يحفزها النمو السكاني الانفجاري تعني استحالة تجنب المزيد من التصنيع بل ان ذلك امرا محبذا حقا لمنع انهيار الانظمة السياسية تحت ضغط التوتر الديمغرافي».

واردفت صحيفة «ليموند» استعراضها للاجتماع بتصوير هجائي نوره فيما يلي: انه يلخص الفرق الشاسع بين دول الساحل الشمالي الصناعية والدول الجنوبية المهددة بالفقر. وقد لاحظ المندوب الخاص للصحيفة الفرنسية: «لغرض مساعدة تلك الدول الجنوبية اقترح البعض فرض ضريبة (١ - ٥ دولار لكل شخص) على السائحين الذي يستمتعون بالشمس والبحر الأزرق. واختار آخرون، مثل يوبمرتو رئيس الوكالة الوطنية للطاقة البديلة اقامة فرع للبحر المتوسط من «مجلس الاعمال» يستطيع تمويل برامج «بيوريكا». وقد اشار سرج انطوان المستشار الخاص لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الى عدم جدوى انشاء مؤسسات



ماذا نعرف عن الحيوانات الحيتانية في البحر المتوسط

بيير - كريستيان بوبرن (*)

وتعتبر الحيوانات الحيتانية ضحايا يستهدفها صيادي الاسماك (بطعنها بالحرايب او اطلاق النار عليها) لانهم يعتبرونها السبب بالحرق الضرر بشباكهم. ولنتذكر ايضا تهديدا آخر: عمليات الصيد التي تنفذ لامتداد الحيوانات الى احواض عرض الدلافين او المعارض البحرية او مخبرات الاباحث.

ان التهديدات غير المباشرة هي الاكثر أهمية. فالتهدد الرئيسي سببه تنمية مواطن صيد السمك التي تتصف بوجودها بكل من الحوضين وتنوع طرق الصيد. وان الطرق الاكثر ضررا هي تلك المستعملة في المياه الساحلية (شباك الغل والترويل) وفي عرض البحر (الشباك الطويلة والجارية) ان الشباك الجارية هي بالتأكيد الطريقة الاكثر تدميرا الا انه يصعب تقدير تأثيرها.

وتلوث المياه بشكل عام هو عامل رئيسي آخر. حيث ان العناصر الضارة المتراكمة في الحيوانات الحيتانية في البحر المتوسط تضعف مناعة الحيوانات وربما يكون ذلك وراء حصول وانتشار وباء موربيلي فايروس وفيروس سل الدلفين الذي يصيب الدلافين المخططة.

وقد لوحظ حدوث وفيات عديدة بسبب ابتلاع مواد غير قابلة للتحلل (البلاستيك، الالمنيوم... الخ) التي تسبب الاختناق او انسداد الامعاء. وبالإضافة الى ذلك فان غالبا ما اشير الى وجود حالات عثر فيها على حيوانات ميتة محتبسة في قطع من شباك الصيد. واهيرا فان ازدياد حوادث حركة المرور البحرية قد ادى الى ازدياد حوادث التصادم القاتلة مع الحيوانات الحيتانية. اما قضية البحر الاسود فهي مسألة خاصة: أولا، مياهه شديدة التلوث وثانيا لان الاصناف الثلاثة الدائمة من الدلافين الصغيرة هي ضحية المذابح غير الشرعية.

حيوانات لا تتمتع دائما بالحماية

فرنسا وايطاليا فقط لديهما قوانين خاصة لحماية الحيوانات الحيتانية في مياههما الاقليمية. لحد الان ان معظم اصناف الحيوانات تنتقل بعيدا جدا وان مثل هذه التدابير على المستوى الوطني ان وجدت، تؤمن فقط حماية جزئية.

على قدر تعلق الامر بالمياه الدولية، يتوجب علينا اللجوء الى الاتفاقيات المختلفة التي تنظم، بشكل مباشر أو غير مباشر، حماية البيئة أو الاصناف. ان دور تلك الاتفاقيات يقتصر على الاقتراحات والتوصيات وتعوزها الادوة القانونية لفرض التدابير او تنفيذها هذا من ناحية، ومن

حيوانات غير معروفة نسبيا

لقد تمت مشاهدة جميع الاصناف المسجلة (باستثناء واحد منها) في حوض البحر المتوسط الغربي الا ان لم يعثر على عدد مماثل منها في الجزء الشرقي. ويعود سبب ذلك الى ان الحيوانات القادمة من المحيط الاطلسي نادرا ما تجتاز مضائق سيكولوجيتوس ولان جهود البحث عنها ليست متناسبة: عدد قليل جدا من النشرات عن الحوض الشرقي او البحر الاسود.

ونشرت خرائط توزيع عامة في ١٩٨٧ من قبل منظمة الاغذية والزراعة وتعد (ICSEM) اطلس اكثر دقة يفترض ان يكون جاهزا في ١٩٩٣. اما بالنسبة لاعداد هذه الحيوانات فلا يتوفر سوى تقديرين حديثين: في ١٩٧٨ قدر العدد الاجمالي للدلافين (٣ اصناف) بـ ٤٥٤٠٠٠ حيوانا وفي ١٩٩١ سجل ٢٢٥٠٠٠ من الدلافين المخططة في الحوض الغربي.

واخيرا فان بيولوجية هذه الاصناف غير معروفة جيدا خصوصا سلوكها التكاثري او الهجرات او التوزيع الشتائي.

حيوانات بدأت دراستها

ان علم الحيتان (سيتولوجي) الذي كان فرنسي بشكل اساسي في القرن التاسع عشر دخل في فترة سبات حتى اعاد اليه من جديد صاحب السمو الملكي البرت الاول امير موناكو بارساء الاساس لمنظمة (ICSEM).

وبدأت فرنسا، في ١٩٧٠، التحريات في بحر جيوريان وحول كورسيكا. ومنذ ذلك الحين تشكلت فرق علمية اخرى في اسبانيا وايطاليا وحديثا في اليونان والمغرب وتركيا. وجرى تشكيل اتحادات وطنية او عالمية عديدة وتعتبر منظمة السلام الاخضر واحدة من اكثرها نشاطا في الوقت الراهن.

ماذا كانت النتيجة؟ تمت مشاهدة ستة اصناف جديدة (او اصناف لم يعثر عليها منذ القرن التاسع عشر) خلال العقد الماضي وسمح لنا الاستعمال المتزايد المنتظم للأساليب الدقيقة بالامس بحصول تطوير سريع للبرامج المشتركة التي يمكن تطبيقها على مساحات كبيرة.

حيوانات تتعرض للهجوم

دعنا نذكر القارئ بوجود شركتين لصيد الحيتان عملت بشكل متقطع في مضيق جبل طارق في الفترة بين ١٩٢١ و ١٩٥٤ على الاقل. ومنذ الستينات وعلى الرغم من عدم وجود مواطن صيد فعلية لا في الحوض الشرقي الا في الغربي فقد جرى بيع لحوم الحيوانات الحيتانية الى اصحاب المطاعم وصيادي الاسماك للاستعمال كقطع في شبك الصيد (في ايطاليا واسبانيا) الا انه من المستحيل تقدير عدد الحيوانات التي اصطيديت لتلك الاغراض.

من المدهش ان العديد من الناس غير مدركين لوجود الحيوانات الحيتانية (Cetaceans) [اي الحيوانات الثديية البحرية] في البحر المتوسط. وغالبا ما يصيبهم الذهول عندما يطرق سمعهم ان الحيتان لا تزال تتواجد في البحر المتوسط ويحاول البعض اخفاء خشيتهم عند الحديث عن حيتان العنبر. ومع ذلك فسيستخر الجميع تقريبا ان طلبت منهم السباحة بجوار دلفين «سفير». واكثر من ذلك.

واكثر من ذلك ان الدلافين والحيوانات الحيتانية كانت الهة للاغريق والرومان. ومن المعترف به بشكل واسع النطاق ان ارسطوتيل وضع اساس علم الحيتان. وفيما بعد قام بليتي الاقدم وغيره من المؤلفين بوصف الكيفية التي شاركت فيها الانسان اثناء رحلات صيد الاسماك في امكن عديدة على امتداد خط الساحل، كما يحدث في موريتانيا في العصر الراهن. واهيرا يصعب التصديق بانه في بداية القرن كانت صناعة صيد الحيتان مزدهرة في مضيق جبل طارق.

لذا فانه في العصور القديمة احيطت هذه الحيوانات بالالغاز والاحترام. وبعد فترة من النسيان ثم الاضطهاد جعلنا سلطان وسائل الاعلام الجماهيرية نحلم ثانية بتلك الحيوانات. الا انه من سوء الحظ ان الصور التي تعرض لتلك الحيوانات انما تأتي من بحار اخرى في الوقت الذي تم فيه لحد الان تسجيل ٢٢ صنفا من الحيوانات الحيتانية في البحر المتوسط والبحر الاسود.

اربعة من تلك الاصناف هي من الحيتان البلينية من الفصيلة (Mysticeti) ولديها بلين و ١٨ من الحيتان التي لديها اسنان (Odontoceti).

انواع عديدة

من المعروف وجود ٧٧ صنفا من الحيوانات الحيتانية في كافة ارجاء العالم شوهد ربعها تقريبا في البحر المتوسط لمرة واحدة على الاقل. لذا تعتبر هذه الحيوانات متنوعة جدا قياسا بمنطقة معزولة جغرافيا كهذه.

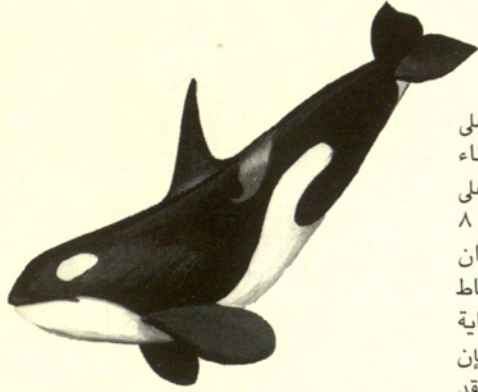
تسعة اصناف منها نادرة الوجود. حيث كشف عن وجودها بضع مرات فقط (حيوانات جانحة عادة) وهي نادرا ما تعبر مضيق جبل طارق او قناة السويس. الا انه تم بانتظام تسجيل ١٣ صنفا منها: ٨ اصناف شائعة او مألوفة و ٥ اصناف اكثر ندرة.

ويختلف طعامها باختلاف الاصناف ويمكن ان يتبدل طبقا للمنطقة والفصل وتوفر الغذاء. ويتغذى حوت الزعنفة (Balaenoptera physalus) على الـ (plancton) صييفا وعلى الاسماك والرخويات شتاءا. الا ان انواع الطعام غير معروفة اجمالا لانه جرى فحص عدد قليل من الحيوانات.

(*) باحث في مختبر الجغرافية الحيوية والحيوانات الفقيرة. (Ecole Pratique des Hautes Etudes, Montpellier, France.)

هذه المقالة هي نسخة من فصل من كتاب بعنوان «الادارة البيئية لجزر وسواحل البحر المتوسط» والذي سينشر قريبا من قبل «امواج المتوسط».

اجتماع تشاور مشترك عقد في تشرين اول (اكتوبر) ١٩٩٢ حول حماية الحيوانات الحيتانية في البحرين المتوسط والاسود.



- تقترح على الدول الساحلية اعداد قوانين، اذا لم تفعل ذلك بعد، وتنفيذها خلال سنتين لغرض الحظر على صيد الحيوانات الحيتانية واستعمال الشباك الجارفة الواسعة (اوسع من ٢ كم) والقاء عدد الصيد في البحر وتقترح كذلك ان يعاد اطلاق سراح الحيوانات الحيتانية التي قبض عليها صدفة وبشكل امين.

ان التوصيات المقترحة انما تخص بين امور اخرى تكوين مناطق محمية والابحاث وتطوير الوسائل التقنية وزيادة الوعي العام.

واتفق الاجتماع، على قدر تعلق الامر بتنسيق النشاطات، على ان مركز تونس وبالتشاور مع المنظمات ذات الاهلية هو الاداة الاكثر ملائمة.

اما بخصوص مسودة اتفاقية حماية الحيوانات الحيتانية الصغيرة في البحر المتوسط والبحر الاسود والمياه المجاورة فقد تمت دراسة كافة النقاط بكل عناية خصوصا الحدود الجغرافية واعرب العديد من المندوبين عن الحاجة الى اجراء المراجعات والتعديلات. وقد اقترح ان تقوم سكرتارية اتفاقية بون بمراجعة مسودة الاتفاقية. ولاجل تحقيق ذلك فقد دعيت الدول ذات العلاقة والمجموعة الاوروبية وغير ذلك من المنظمات الى تقديم ملاحظاتها خلال ثلاثة شهور. تقوم بعدئذ سكرتارية الاتفاقية باعداد نسخة ثانية من مسودة الاتفاقية وسوف تعيدها الى كافة الاطراف ذات العلاقة لمزيد من الملاحظات (الدول، المجموعة الاوروبية والمنظمات).

جرى تبني خطة العمل للحفاظ على الحيوانات الحيتانية في البحر المتوسط اثناء الاجتماع السابع للاطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة الذي عقد في القاهرة من ٨ الى ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١. الا ان دول البحر المتوسط فوضت اجتماع النقاط المركزية الوطنية للمناطق المزودة بحماية خاصة باعداد هذه الخطة. ولذلك فإن اهداف اجتماع التشاور المشترك الذي عقد في أثينا في ٢٦، ٢٧ من تشرين اول (اكتوبر) ١٩٩٢ ضمن اطار عمل اجتماع النقاط المركزية الوطنية للمناطق المزودة بحماية خاصة، كانت:

● لمراجعة وصياغة التوصيات لتنفيذ خطة العمل المتبناة في القاهرة في تشرين اول (اكتوبر) في القاهرة ١٩٩١.

● لدراسة مسودة اتفاقية الحفاظ على الحيوانات الحيتانية الصغيرة في البحر المتوسط والبحر الاسود والمياه المجاورة والتي ستنفذ، بعد مباحثات مستفيضة ضمن اطار عمل اتفاقيات بون وبرن (الخاصة بالحفاظ على الاصناف المهاجرة والحيوانات البرية).

وقد شارك ١٤ من الاطراف المتعاقدة على الاتفاقية (اي، ١٣ من دول البحر المتوسط والمجموعة المشتركة) في المشاورات وكذلك ممثلو امانات والاتفاقيات (برشلونة، برن، بون) وممثلون من بلغاريا والبرتغال والمملكة المتحدة وروسيا الاتحادية اضافة الى ممثلي عدة منظمات غير حكومية (مثل السلام الاخضر، الصندوق العالمي للالحياء البرية، ميداسيت، IUCN) واثناء مراجعة خطة العمل المتبناة في القاهرة تقرر اقامة مجموعة لهذا الغرض بالذات لصياغة توصيات عملية لتنفيذ الخطة. وصادق الاجتماع: على هذه التوصيات، التي:

- تدعو الدول الساحلية الى تقييم سياساتها الوطنية المتعلقة بالحيوانات الحيتانية وتبلغ السكرتارية بنتائج هذا التقييم خلال سنة واحدة.

الناحية الاخرى فانها تتعلق عادة بالدول الساحلية فقط هذه الحقيقة التي تثيرمة اخرى مسألة اساطيل الصيد الاجنبية العاملة في عرض البحر. فقط منظمة الاغذية والزراعة تتمكن من اتخاذ تدابير تقييدية ضد تلك الاساطيل الا انها لسوء الحظ لا تمارس صلاحياتها.

اما بالنسبة للبحر الاسود فقد كان، حتى الان، محميا فقط بالاتفاقية الدولية لحماية مصادر البحر الاسود التي ادت الى منع صيد الدلفين في ١٩٦٦.

الاستنتاج

هل علينا الانتظار لحين انقراض حيوانات البحر المتوسط الحيتانية قبل ان نتمكن من مساعدتها على مواجهة الظلم الذي الحقناه بها؟ يجري اعداد العديد من التدابير التشريعية والوقائية. واقترح قرار الامم المتحدة (كانون اول/ديسمبر ١٩٩١) فرض حظر على استعمال الشباك الجارفة في عرض البحر الذي سيوضع موضع التنفيذ ٣١ كانون اول (ديسمبر) ١٩٩٢ في كافة ارجاء العالم. وجرى اعداد خطة عمل للحفاظ على الحيوانات الحيتانية في البحر المتوسط ضمن اطار عمل مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية وخطة عمل البحر المتوسط (راجع المقالة التالية). وقد وضعت بلدان البحر الاسود في ايار (مايو) ١٩٩٢ الاسس الاولى لمعاهدة مماثلة تطبق على مياهها. ان مشروع «بلاجوس» المشترك (ايطاليا، فرنسا، موناكو) يعزز حماية الانظمة الايكولوجية الطبيعية في حوض كورسيكا - ليجوريان - بروفنس. واخيرا فان الاجتماع الذي عقد مؤخرا في انتيبس تحت رعاية RIMMO قدم توصيات مبتكرة جدا مثل: اعتبار مجمل الحوض الغربي منطقة محمية ايكولوجية تكون مشتركة لجميع الدول الساحلية وبين الحدود المقررة حسب المناطق الاقتصادية الخاصة» وتدار بشكل مشترك وبطريقة سليمة ايكولوجيا.

ومن الناحية العلمية فان مواضيع البحث متنوعة الا ان الحوض الغربي يبقى القطاع المهم في هذا المجال. من الضروري والملح انشار مراجع مشتركة ومنسقة تتضمن مساهمة جميع الجهات حيث يعتبر دور المنظمات الدولية، في هذا الصدد، اساسيا. ويتوضع اكثر يوما بعد يوم ان مجمل البحر المتوسط يشكل نظاما ايكولوجيا فريدا ومحددا. ولاجل ضمان الحفاظ عليه فقد اقترح صاحب السمو الملكي الامير رائد الثالث امير موناكو في كلمته التي القاها في مؤتمر القمة تشكيل مكتب مستقل في امانة موناكو يكون مسؤولا عن الاستشارات المتعلقة بالدراسات الجارية في البحر المتوسط وتنسيق ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات المنطبقة عليه. اذا نفذت مثل هذه المبادرة فسيكون ماريه نوسترم ممتنا بلا شك وربما تعلن هذه المنطقة «ملجأ للحيوانات الحيتانية».

نشاطات خطة عمل البحر المتوسط

أصداء من دول البحر المتوسط

نشاطات جمعية البحر المتوسط

لانقاذ السلاحف البحرية

نشرت هذه المنظمة غير الحكومية نتائج نشاطاتها خلال السنتين الماضيتين. ان مشاريع البحث التي نفذت بنجاح هي:

مسح شامل لجميع السواحل وكتبان الرمل المحتملة للاعشاش وذلك في الارض الام او في الجزر في بحر ايجة الشمالي مغطيا اكثر من ٢٠٠٠ كم من الساحل الامر الذي ساعدت عليه المجموعة الاوروبية. وكان هدف المشروع هو مسح الساحل اليوناني للبحث عن اماكن الاعشاش وإقامة مناطق ذات اولوية لغرض الحفاظ عليها. اكدت البحوث بان جزيرة زانته («زاكنتوس» في البحر الايوني) وجنوب غرب بيلوبونوس تبقى مناطق حيوية لنجاة سلحفاة البحر كارييتا كارييتا في المتوسط.

ونفذت الجمعية تقييم لشواطئ وكتبان الرمل في سردينيا مع التركيز على خليج اوروسي. اظهر هذا المسح بأن السياحة احتلت الشواطئ كليا مما أدى الى استحالة استعمالها لإقامة الاعشاش.

وفي سورية نفذت جمعية البحر المتوسط لانقاذ السلاحف البحرية المسح الأول من نوعه لمجمل خط الساحل بحثا عن وجود السلاحف البحرية. وقد لوحظ وجود علامات تدل على وجود اعشاش متفرقة الا ان شاطئ واحد اعتبر ذو أهمية حقيقية (كذلك سجل تعرض الاعشاش الى قسوة بني الانسان).

وجرت عملية تقييم للحالات التي يتم فيها اصطيد سلاحف «لوجره» عرضا أثناء صيد سمك سيف البحر في البحر الايوني. مولت هذه العملية من قبل «صندوق انعاش الحيوانات اليوناني» (المملكة المتحدة) ومجموعة «برتش تشيلونيا». نفذت العملية هذه للسنة الثالثة. وقد وجد بان ٤٠٪ من رحلات الصيد تأسرين ١ - ٢ سلحفاة في كل مرة تكون غالبيتها من الحيوانات اليانعة. ربما يدل هذا على ان الحيوانات البالغة تحتجز انتقائيا في الشباك الجارفة.

واخيرا وبدعوة وتمويل «زملديكا» قامت جمعية البحر المتوسط لانقاذ السلاحف البحرية بتقييم شواطئ التعشيش في خليج «لاغانا» (زانتى).

(For more details, contact:

MEDASSET, c/o Daphne Corp.,
24 Park Towers, 2 Brick St., London W1Y 7DF,
tel. and fax. 071-6290654, United Kingdom;

and: 1c Likavitou Street, 10672 Athens,
tel. 01-3613572, Greece).



اثناء مهمة خطة عمل البحر المتوسط الى تونس (٣ - ٨ ايار (مايو) ١٩٩٢ وقعت اتفاقية من قبل ام. دي. السير، منسق البرنامج، البرنامج الساحلي والبحري وام. ام. سعيد مدير SPA/RAC، تتعلق ببرنامج التعاون لعام ١٩٩٢. وقد حضر حفل التوقيع ام. اس. بوسوتيل منسق خطة عمل البحر المتوسط وام. اي. دارات موظف برنامج اقدم لخطة عمل البحر المتوسط (الذي جرى في مكاتب «المناطق المزودة بحماية خاصة» في تونس في ٥ ايار (مايس) ١٩٩٢. ان مركز تونس اصبح الان جاهز تماما للعمل في مقره الجديد بتونس. وبدعم (IUCN) فانه يساعد الدول على اقامة مناطق محمية جديدة. ان اجتماع النقاط المركزية للنقاط المزودة بحماية خاصة الذي عقد في اثينا (اثناء نفس الوقت الذي عقد فيه اجتماع التشاور حول الحيوانات الحيتانية في البحر المتوسط الذي ذكرناه في هذا العدد) قد اتاح مراجعة نشاطات المركز واعاد منهج زمني وبرنامج للنشاطات المستقبلية (تظهر الصورة توقيع اتفاقية المناطق المزودة بحماية خاصة / من اليسار الى اليمين: ام. اي. دارات، ام. اس. بوسوتيل، ام. دي. السير وام. م. سعيد).

وتحديد الطريقة التي تقدم فيها الى الحكومات وغيرها من صانعي القرارات. وشدد ام. ال. جفتك منسق الدراسات المناخية في البحر المتوسط والذي عمل كسكرتير تقني للاجتماع. شدد في اختتام لتقديم الدراسات المناخية الخمس بأنه سيكون لاضطراب المناخ تأثير قليل على الاقل قبل ٢٠٥٠ وذلك كما توقعته جامعة «ايسر انجليا». الا انه جرى لفت الانتباه الى عدد من المجموعات المؤثرة بسبب التبدلات المحتملة في مدى تكرار وشدة الاحداث المفردة. اشتمل التقرير الذي تبناه الاجتماع، في ملحق له، على «السيناريوهات العملية» والحقائق الرئيسية المتعلقة بميادين الدراسات الخمس.

اجتماع «ريمبك» للنقاط المركزية الوطنية مالطة، ٢٢ - ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢

ان هذا الاجتماع قد ادخل في اجتماعات النقاط المركزية المتوقعة لكل جانب من خطة عمل البحر المتوسط وذلك وفقا لما تقرر في الاجتماع السابق للاطراف المتعاقدة. وحضر الاجتماع: ١٨ دولة ساحلية بالاضافة الى المجموعة الاوروبية وممثلون عن المنظمة البحرية الدولية ومنسق خطة عمل البحر المتوسط وممثلون عن منظمات صناعة النفط والشحن الذين تمت دعوتهم كمراقبين.

وصادق الاجتماع على «قانون الممارسة» المتعلق باستعمال المواد المشتتة في البحر المتوسط واقتراح بانشاء «قوة عمل للبحر المتوسط» للتدخل في البحر المتوسط في حالة حصول تلوث رئيسي وتستطيع اسداء النصح واعداد الخبرة الفنية لمساعدة السلطات الوطنية على تحديد التدابير الواجب اتباعها وخطة عمل للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧.

واعرب الاجتماع عن الرغبة بتطوير التعاون بين صناعة النفط والشحن و«ريمبك» وخصوصا في مجال التدريب وتبادل المعلومات. واخيرا اعرب الاجتماع عن الرغبة بأن يقوم اجتماع اطراف المتعاقدة في ١٩٩٢ (في انطاكية، تركيا) بتعزيز «ريمبك» بالوسائل اللازمة التي ستتتيح، كما تقرر في مؤتمر القاهرة في تشرين اول (اكتوبر) ١٩٩١، تنفيذ «خطة العمل» الخاصة بتأمين مرافق استقبال كافية في الموانئ في حوض البحر المتوسط. يتضمن التقرير الذي تبناه الاجتماع، في الملحق، مسودة اقتراح لتشكيل «قوة عمل» للمساعدة على مكافحة حوادث التلوث البحري.

ورشة تدريب لمنظمة الاغذية والزراعة / اللجنة الاقياوغرافية الحكومية الدولية / برنامج الامم المتحدة للبيئة، حول تقنيات مراقبة التأثيرات البيولوجية للملوثات في الكائنات البحرية.

نيس / صوفيا - انتيبولس / فرنسا،
١٤ - ٢٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢

نظمت ورشة التدريب هذه ضمن اطار عمل برنامج «مدبول». وقد شملت الدراسات المتعلقة بالتأثيرات البيولوجية عدد كبير من الطرق ونفذ عمل ملموس ضمن اطار عمل خطة البحر المتوسط فيما يخص التلوثات البحرية. وقد كرست ورشة العمل الى الدراسات بعد وعلى مستوى الكائن المنفرد وبشكل اكثر تحديدا على الدراسات البيوكيميائية والفسولوجية (باستعمال مواد التعليم الاحيائية وتقدير فعالية... الخ). مقرنة بالاضاحات العملية. حضرها ٢٧ مشاركا من ١٣ دولة من البحر المتوسط وبلغاريا ورومانيا.

اجتماع حول تأثيرات التغيرات المناخية على المناطق الساحلية للبحر المتوسط (جزيرة رودوس، خليج كاستيلا، الساحل السوري، مالطة وجزر كريس / لوسنج).

فالييتا، مالطة،

١٥ - ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢.

ان هدف هذا الاجتماع لمثل «فريق المهام للبحر المتوسط» هو تفحص النتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لخمس دراسات لحالات محدودة ووضع المسائل الاخيرة على مسودات التقارير. وافتتح الاجتماع من قبل ستانلي زامت سكرتير البرلمان للبيئة في مالطة وسالفينو بوسوتيل منسق خطة عمل البحر المتوسط. وقد عقد الاجتماع كذلك لغرض تبادل وجهات النظر المتعلقة بتأثيرات التغير المناخي المهمة في حوض البحر المتوسط

كراسات الخطة الزرقاء

المياه في منطقة البحر المتوسط:
الحالة والتوقعات

ان كراس «الخطة الزرقاء» الجديد هذا والذي نشر تجاريا في فرنسا هو من تأليف جان مارجات الاستشاري لدى مكتب (BRGM) بالتعاون مع عدد من الخبراء من شمال وجنوب البحر المتوسط. ان تنوع وتعقيد مشكلة المياه في منطقة البحر المتوسط تتطلب دراسة أكثر تحديدا وتقنية من تلك التي احتواها تقرير الخطة الزرقاء الرئيسي والذي لم يدخل في تفاصيل المشكلة والتطورات الحاصلة في قطاعات ومناطق مختلفة. ان فلسفة «التركيز» على المواضيع المهمة هذه التي تتبعها الخطة الزرقاء تبرر الاصدار المنتظم لمثل هذا النوع من الكراسات. ان الكراس الخاص بالمياه يضاف الى تلك الكراسات المتعلقة بالاسماك، الغابات، الانظمة الايكولوجية، الصناعة والجزر. وبعد مراجعة السياق الهيدرولوجي لمنطقة البحر المتوسط والدور المزدوج الذي تلعبه المياه في البيئة، يحل الكراس المصادر واستعمالاتها الفعلية من قبل الدول المختلفة. ثم يضع الكراس الاساس لدراسة توقعية تخص الطلب على المياه وتوفرها ويورد النقاط الأساسية لسياسة المياه المتبعة في منطقة البحر المتوسط. ويشدد ميشيل باتيسيه رئيس الخطة الزرقاء على خطورة المشكلة مشيرا الى ان «المياه هي الان او ستكون في المستقبل عاملا يحد من التنمية في اغلبية الدول الساحلية».

(كراس «الخطة الزرقاء» رقم ١٩٦، ٦ صفحة
Economica editors, 49 rue Héricart, 75015 Paris,
باللغة الفرنسية فقط، France)

كتب - مراجعات

«إعادة وإخترع» البحر المتوسط:
حقائق وآمال التعاون

نشر هذا الكتاب من قبل مؤسسة فرنسا René Seydoux والتي تحاول منذ اقامتها في ١٩٨٠ تنمية الوعي لصالح «الحوار في البحر المتوسط». يساهم الكتاب بتقييم التعاون في البحر المتوسط ومستقبله. وكما يذكر جيوفانا تانزاريلا في المقدمة فإن الكتاب «يكمل ويغني عملا بارزا، الخطة الزرقاء». ويعالج الكتاب مسائل لم تشملها الخطة الزرقاء بشكل مسهب: القضايا الثقافية والفكرية. عالج كل موضوع كاتب من جنوب وآخر من شمال البحر المتوسط. وقدمت خطة عمل البحر المتوسط بفصل مستقل من قبل خبيرين ارتبطا ارتباطا وثيقا بانجازاتها ووضعها موضع التنفيذ: سيرج انطوان وعبد القادر بوندي. عرضت تفاصيل اعلان جنوة والخطة الزرقاء والتسلسل عن بعد داخل اطر. ويورد سافينو بوسوتيل منسق خطة عمل البحر المتوسط في فصل آخر توقعات تعاون شامل خصوصا فيما يتعلق بالسياسة الأوروبية ويتحدث عن اطلاق «برنامج يوريكا ثقافي للبحر المتوسط». ان الكتاب، بسبب علاقته الوثيقة وغنى تحليله يشهد على اعادة تسليط الاهتمام على البحر المتوسط. يلاحظ بول بالتا، سيرج انطوان وجيلس مارتيني في استنتاجاتهم بأنه منذ حوالي عشرين عاما يبدو وجود «همس من التعاون» في البحر

منشورات خطة عمل البحر المتوسط

سلسلة التقارير الفنية لخطة عمل
البحر المتوسط

دليل المراكز البيئية البحرية في البحر المتوسط

ان هذا الدليل الجديد والذي قامت بتجميعه اثينا دفاكي، امينة مكتبة في «وحدة اثينا» بمساعدة عدنان اكسيل وهو خبير كمبيوتر ودعم مقر برنامج الامم المتحدة في نيروبي، انما يشكل اداة مفيدة بمتناول جميع الباحثين في منطقة البحر المتوسط. والدليل هذا هو نسخة معدلة باحدث المعلومات واكثر عملية من نسخ الدليل السابقة التي نشرت من قبل برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الاغذية والزراعة في ١٩٧٦، ١٩٨٥ و ١٩٧٧. وهو يحتوي على معلومات حديثة عن ١٤٢ من المنظمات الحكومية والدولية ومنظمات الامم المتحدة والمؤسسات الخاصة التي تهتم ببيئة البحر المتوسط وتعمل في حقول مختلفة: الابحاث، المراقبة، التعليم، التدريب، الادارة. وقد ادرجت المؤسسات بترتيب ابجدي ضمن كل دولة مع تفاصيل البرامج، المعدات، اسماء ومؤهلات العناصر العلمية والادارية... الخ. ويوجد في نهاية الدليل فهرس ابجدي لكل دولة يتيح للقارئ ايجاد المعلومات المتعلقة بكل هؤلاء واختصاصهم. ان هذه الوثيقة يجب اعتبارها، من قبل جميع المشاركين في عملية التعاون في البحر المتوسط بمثابة «دليل تعريفي» للمجتمع العلمي. ندعو المؤسسات الى افادتنا عن الاخطاء او النواقص.

(سلسلة التقارير الفنية لخطة عمل البحر المتوسط،
رقم ٦٥، ٣٥١ صفحة باللغة الانجليزية
وبالفرنسية للمؤسسات الناطقة بالفرنسية).

التبدلات القليمية في حوض البحر المتوسط نتيجة
لارتفاع درجة الحرارة العالمي المتولد من الاحتباس
الحراري.

هذا هو التقرير النهائي لـ «وحدة الابحاث المناخية» في جامعة ايسن انجليا (المملكة المتحدة). وقد اوردنا بعض الاستنتاجات في الاعداد السابقة (امواج المتوسط العدد ٢٥ صفحة ٨). يورد التقرير نتائج دراسة امتدت لسنتين لتطوير سيناريوهات عن التغير المناخي في البحر المتوسط. التقرير موزع على ثلاثة اقسام: (١) السيناريوهات المؤلفة من انماط التدوير العام، (٢) اثبات الانماط، (٣) الحدود القصوى للتأثيرات. وقد احتوى التقرير على ٥٩ شكل و ١١ جدول. يتفحص المؤلفون في استنتاجاتهم مدى وثوقية السيناريوهات. ويصفون كذلك بعض من التأثيرات على اقتصاديات وبيئة المنطقة. ووضحوا بجلاء بان السيناريوهات المقدمة يجب ان يتم تحديثها بانتظام وفقا للتحسينات الحاصلة بالانماط المناخية.

(سلسلة التقارير الفنية لخطة عمل البحر المتوسط،
رقم ٦٦، ١٧٢ صفحة باللغة الانجليزية فقط).



جدول اجتماعات خطة عمل البحر المتوسط

اجتماع مكتب الاطراف المتعاقدة ٩ - ١٠ تشرين ثان
(نوفمبر)
القاهرة - مصر

دورة تدريب على استعمال الطبقة ١٦ - ٢٠ تشرين ثان
الصخرية المائية في ادارة (نوفمبر)
مالطا

اجتماع النقاط المركزية ٢٣ - ٢٥ تشرين ثان
(نوفمبر)
اثينا - اليونان

اجتماع الخبراء حول المواقع ٨ - ١١ كانون اول
القارية (علم الآثار) (نوفمبر)
المغمورة تحت المياه) ١٩٩٢، بودرم - تركيا

الاجتماع السادس والعشرين ٨ - ١١ كانون اول
للجنة الاستشارية فيما (ديسمبر)
بين المنظمات) اثينا - اليونان

اجتماع مشاورات حول ١١ - ١٢ كانون اول
برنامج لادارة بيانات «مدبول» (ديسمبر)
وتوجيه العمل المستقبلي) اثينا - اليونان

المتوسط وان خطة عمل البحر المتوسط «اعطت ذلك
الهمس نغمته» و «ولدت دينامية».

La Decouverte Editors/Fondation René
Seydoux, 1 Place Paul Painleve, 75005,
Paris, France

٣٩٢ صفحة، باللغة الفرنسية فقط.

«امواج المتوسط» نشرة فصلية تصدرها وحدة
التنسيق التابعة لخطة عمل البحر المتوسط باللغات
الانجليزية والفرنسية والعربية. وترمي الى أن
تكون نشرة اعلامية غير رسمية لا تعبر بالضرورة
عن الآراء الرسمية لخطة عمل البحر المتوسط او
برنامج الامم المتحدة للبيئة.
ويمكن اقتباس الأنباء والمقالات والاحاديث
المنشورة فيها بحرية، مع الاشارة الى «امواج
المتوسط» او دون اشارة، إلا أنه لا يمكن إعادة نشر
المقالات الموقعة إلا بتصريح من المؤلف.
واذا رغبت في اقتراح مقال عن موضوع يتعلق
بالعلوم البحرية، يرجى الكتابة الى:

Gérard Pierrat, Editor MEDWAVES
Co-ordination Unit of Mediterranean Action Plan,
48 Vas Konstantinou Ave, 116 35 Athens Greece,
Tel. (00301) 7236586, Telex. 222 611 MEDU-GR